مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧١٧

الثلاثاء، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠ ٥١
نيويورك

الرئيس:	السيد تراوري	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غتيلوف
	اسبانيا	السيد مننديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد ستريتر
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دولا سابليير
	الكاميرون	السيد ندومبي إيبولي
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2003/283)

03-27470 (A)
0327470

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2003/283)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأستراليا وألبانيا وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيسلندا والبرازيل وبوليفيا وبيلاروس وتايلند وتركيا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وجورجيا وزمبابوي والسلفادور وسنغافورة والسودان وسويسرا والعراق والفلبين وفييت نام وكندا وكوبا وكولومبيا والكويت ولاتفيا ولبنان وماليزيا ومصر والنرويج ونيجيريا ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند واليابان واليونان، يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد الدوري (العراق) مقعداً إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد ليستري (الأرجنتين)، والسيد دوث (أستراليا)، والسيد نيشو (ألبانيا)، والسيد هدايت (إندونيسيا)، والسيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد إنغولفسون (أيسلندا)، والسيد مورا (البرازيل)، والسيد موريلو دي لا روشا (بوليفيا)، والسيد إيفانوف (بيلاروس)، والسيد كاسمسارن (تايلند)، والسيد جنكيزر (تركيا)، والسيد بعلي (الجزائر)، والسيد عون (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد باديا تونوس (الجمهورية الدومينيكية)، والسيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا)، والسيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد لوردكيبانيدزا (جورجيا)، والسيد تشيديافزيكو (زمبابوي)، والسيد لاغوس بيزاتي (السلفادور)، والسيد محبوباني (سنغافورة)، والسيد عروة (السودان)، والسيد شتالين (سويسرا)، والسيد مانالو (الفلبين)، والسيد نغو دوك ثانغ (فييت نام)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد رودريغز باريا (كوبا)، والسيد جيرالدو (كولومبيا)، والسيد أبو الحسن (الكويت)، والسيد يغرمانيس (لاتفيا)، والسيد دياب (لبنان)، والسيد زين الدين (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد كولبي (النرويج)، والسيدة يحيي (نيجيريا)، والسيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا)، والسيد مكاي (نيوزيلندا)، والسيد نامبيار (الهند)، والسيد هاراغوتشي (اليابان)، والسيد فاسيلاكيس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة وفيما يلي نصها:

”أتشرف بأن أطلب دعوة سعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة للاشتراك في مناقشة بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة بين العراق والكويت“ التي

ستبدأ يوم ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن''.

وستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2003/292).

وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، على توجيه الدعوة إلى السيد يحيى المحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، السيد يحيى المحمصاني إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها:

''بصفتي رئيسا للمجموعة الإسلامية، أتشرف بأن أطلب توجيه الدعوة للسفير مختار لماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة للاشتراك في مناقشة مجلس الأمن لبند جدول الأعمال المعنون ''الحالة بين العراق والكويت''، عملا بالأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن''.

وستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن S/2003/298.

وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، على توجيه الدعوة إلى سعادة السيد مختار لماني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد لماني إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2003/283).

وأرحب بوجود نائبة الأمين العام السيدة لويز فريشيت معنا في هذه الجلسة.

وقبل افتتاح المناقشة، أود أن أطلب من المشتركين ألا تتجاوز مدة بياناتهم سبع دقائق حتى يتسنى للمجلس أن يعمل على نحو يتسم بالكفاءة ضمن حدود جدوله الزمني. وأشكركم على تفهمكم وتعاونكم.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل العراق.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): يود وفدي أن يتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة العلنية. كما ونتقدم بالشكر لوفد ماليزيا، رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز على طلب عقد هذه الجلسة، شعورا منه بضرورة الاستماع إلى رأي المجتمع الدولي في إطار من الشفافية والمسؤولية الجماعية أمام مشكلة خطيرة وتهديد بالعدوان ضد دولة عضو في الحركة.

وسأركز في بياني هذا على إجابات على بعض التساؤلات التي ترد في ذهن العديد من ممثلي الدول، وخاصة بعد عملية خلط الأوراق والادعاءات الزائفة وغير الصحيحة التي تروج لها الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن التزام العراق وتنفيذه لقرارات مجلس الأمن.

أولا، هل أبدى العراق امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنزع السلاح؟

لقد تعاون العراق مع الأنسكوم خلال فترة ثماني سنوات، بحيث تم إنجاز ٩٥ في المائة من مهام نزع السلاح حتى عام ١٩٩٤، أي بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، وهذا ما أكده السيد إيكيوس آنذاك. واستمر التعاون حتى عام ١٩٩٨. ونتيجة لذلك، اعترف السيد سكوت ريتر وهو أمريكي الجنسية وكبير المفتشين آنذاك بأنه لم يعد لدى العراق أسلحة دمار شامل. واليوم، وبعد عودة المفتشين الذين تم سحبهم في عام ١٩٩٨ من قبل السيد بتلر بناء على أمر من الولايات المتحدة الأمريكية، بين الدكتور بليكس في إحاطته يوم ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، أن العراق يتعاون بفعالية مشيرا بالتفصيل إلى حجم وطبيعة هذا التعاون.

ثانيا، هل توجد مشكلة في موضوع وصول المفتشين إلى المواقع المطلوب تفتيشها؟

ويجيب السيد بليكس والسيد البرادعي بأن العراق قد فتح جميع الأبواب والمواقع أمام المفتشين و لم تحصل أية إعاقة، وأن التفتيش الجاري حاليا هو تفتيش جدي وفعال وفوري بحيث يمكن للمفتشين الوصول إلى أي موقع يرغبون به بيسر ودون مشاكل تذكر.

ثالثا، هل وجد المفتشون أسلحة دمار شامل؟

لقد أكدت إجابات السيدين بليكس والبرادعي أن عمليات التفتيش لم تكشف عن وجود أي سلاح دمار شامل، ولا برامج لصنع مثل هذه الأسلحة. وأن العراق قد أعلن مؤخرا عن برامج الصواريخ من جانبه ويقوم الآن بإشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بتدمير هذه الصواريخ التي اعتبرتها اللجنة أسلحة محظورة.

رابعا، هل استطاعت الولايات المتحدة وبريطانيا إثبات وجود أسلحة أو برامج محظورة من خلال الأدلة الاستخبارية والوثائق التي قدمتها؟

الجواب على هذا السؤال كذلك قدمه السيدان بليكس والبرادعي بالنفي. لا بل إن إحدى الوثائق التي قدمت والتي تزعم محاولة استيراد العراق لليورانيوم من دولة أفريقية، قد ثبت تزويرها.

وإن آخر تقرير استخباري قدمته بريطانيا هو في الأصل دراسة لطالب من أصل عراقي قام بها في بداية عام ١٩٩٠ وتحتوي على معلومات منشورة أصلا وقد نقلتها المخابرات البريطانية بأخطائها اللغوية على حد قول الطالب نفسه.

أما ما قدمه السيد باول مما سمي بأدلة بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ فلم يثبت أمام الحقائق التي بحوزة المفتشين بعد أربعة أشهر من التفتيش المعزز في العراق. وبالتالي لم تثبت صحة ولا حقيقة واحدة منها، كما عبر عنها السيد باول.

خامسا، هل هناك قصور في عمل المفتشين وقدراتهم وإمكاناتهم العلمية والتكنولوجية في الكشف عن أي سلاح محظور أو برامج تسليح محظورة؟

لقد تم تزويد المفتشين بأحدث الأجهزة من رادارات وأجهزة فحص مختبري للتربة والمياه والهواء، وأجهزة استشعار من بعد تتقصى المواد في أعماق الأرض، وأجهزة تردد، وطائرات استطلاع جوي. و لم يتدخل العراق في عمل المفتشين من الناحية الفنية مطلقا.

سادسا، ألم يكن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) مبادرة بريطانية - أمريكية لتعزيز نظام التفتيش، ومحاولة لاستبعاد العمل بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)؟

إن قبول العراق التعامل مع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وتنفيذه الدقيق لمضامينه قد ضيّع الفرصة التي كانت تتطلع الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الاستفادة منها واستغلالها لشن حرب على العراق. ولما ضاعت هذه

الفرصة، بدأوا يشككون في التفتيش والمفتشين وقدراقم، وتحولوا إلى البحث عن ذرائع أخرى جديدة كالإرهاب، وتغيير النظام، وتهديد العراق لجيرانه وللمصالح الأمريكية، وضرورة نزع ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل بالقوة. وهذا يعني شن الحرب، وهو الهدف الرئيسي من كل هذه اللعبة.

سابعا، هل أن الوثيقة التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) إلى مجلس الأمن في جلسته الأخيرة، (S/2003/232) وهي الوثيقة المعنونة ''مسائل نزع السلاح المعلقة'' تعني وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق؟

أجاب السيد بليكس على هذا السؤال بالقول إن وثيقة مسائل نزع السلاح المعلقة لا تقدم أي دليل على امتلاك العراق لأية أسلحة أو برامج محظورة. وإنما هي أسئلة الإجابة عليها تمكن أنموفيك من التحقق من تدمير سابق لهذه الأسلحة تم في عام ١٩٩١، بهدف ما أطلق عليه الوصول إلى الموازنة المادية. وهو أمر تؤكد عليه أنموفيك كما كانت قبلها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (أنسكوم) تؤكد عليه.

إن العراق كان قد طلب من أنموفيك منذ وقت سابق حتى على القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) تقديم مثل هذه الوثيقة. ويتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه إطلاعه على قائمة بالمهام الرئيسية المطلوب تنفيذها من العراق في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى له دراستها والإجابة عليها.

ثامنا، وبشأن ما أطلق عليه أدلة جديدة خلال اليومين الأخيرين السابقين لجلسة المجلس هذه، تزعم الإدارة الأمريكية وبريطانيا أن العراق قد وقع في دائرة الخرق المادي. وهذا التصور يعكس دون شك المأزق الذي تعيشه الإدارة الأمريكية في عدم تمكنها من إثبات ادعاءاتها السابقة، حيث تحولت هذه الادعاءات إلى موضوع يثير السخرية حقا. فلا يعدو الأمر أكثر من طائرة صغيرة بدون طيار، تجريبية، بدائية ولا يوجد إنتاج نمطي منها مطلقا. وقد اطلعت عليها أفرقة التفتيش، وعرفت قياساتها وتفاصيلها، وتحققت من مواصفاتها الفنية، خاصة فيما يتعلق بسعة خزان الوقود والمحرك. وتمت تجربتها ضمن دائرة المطار. وتتم السيطرة على هذه الطائرة التجريبية راديوويا، وضمن مدى رؤية المسيطر الأرضي، التي لا تزيد على ثمانية كيلومترات. وهي بهذا ليست سلاح دمار شامل، ولا وسيلة إيصال تتجاوز المدى المحدد في قرارات مجلس الأمن.

هل هذا يعتبر حقا انتهاكا ماديا لقرارات مجلس الأمن، وبالذات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)؟ هذا أتركه للأعضاء لكي يتبينوا حقيقة هذه الادعاءات، التي تعبر عن إفلاس الإدارة الأمريكية في إقناع المجتمع الدولي بالأدلة التي أرادت تقديمها حتى اليوم. فالموضوع أولا وأخيرا، بالنسبة لنا، موضوع موكل إلى لجنة أنموفيك، وهي التي ستقرر.

أود أن أنهي بياني بالإشارة إلى نقطتين. الأولى، هي أن العراق يدرك منذ بداية التعامل مع هذا الموضوع أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سوف تشككان في أية نتيجة يمكن التوصل إليها مهما كانت هذه النتيجة. لأن هدفهما ليس نزع السلاح، الذي أنجز فعلا، والذي ستتحقق منه قريبا أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية. الولايات المتحدة وبريطانيا تعرفان ذلك جيدا. وهدفهما في حقيقة الأمر هو وضع اليد على نفط العراق، والسيطرة على المنطقة، وإعادة تقسيمها بما يؤمن استمرار المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة في المستقبل. وهذا يعني استعمارا جديدا مباشرا للمنطقة.

النقطة الثانية والأخيرة أن العراق قد اتخذ القرار الاستراتيجي بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل. ولو لم يكن قراره هذا صحيحا لما تعاون مع أنموفيك كل هذا التعاون. وهو اليوم يؤكد أمام المجلس استعداده للتعاون البناء

والمثمر الذي سيقود في النهاية إلى الإقرار بعدم وجود أسلحة دمار شامل، وبالتالي يتم رفع الحصار عنه. وأنه سيقوم بالرد المقنع على كل من يحاول التشكيك في تعاون العراق أو اختلاق الأدلة الكاذبة لتبرير الحرب ضده. ويؤكد أن الوسائل السلمية والحوار والتعاون هي الطريق الأقصر والأفضل لحل الأزمة الحالية.

إن وفدي يدعو المجتمع الدولي من خلال المجلس إلى منع وقوع الكارثة التي باتت وشيكة الوقوع. كما يدعو مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتهما طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وذلك لدرء أي عدوان يستهدف العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، في البداية، يسرني أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح في إدارة أعمال المجلس في هذه المرحلة الحرجة. كما أود أن أشكر سلفكم سعادة السفير غونتر بلوغر، مندوب ألمانيا الدائم على الجهود القيِّمة التي بذلها أثناء ترؤس بلاده لأعمال المجلس في شهر شباط/فبراير الماضي.

يجتمع المجلس اليوم لمواصلة مناقشة تطورات الأزمة بين العراق والأمم المتحدة، وهي المرة الثالثة التي يعقد فيها المجلس جلسة رسمية مفتوحة خلال فترة قصيرة استجابة لطلب من رئاسة حركة عدم الانحياز. ولا شك أن هذه الاستجابة تثبت حرص المجلس على إضفاء الشفافية على أساليب وإجراءات عمله وإشراك جميع الدول الأعضاء في عملية صنع القرارات التي تمس الأمن والسلم الدوليين.

إن جلسة اليوم تأتي في ظروف ومرحلة صعبة وحرجة للغاية تمر بها منطقة الخليج العربي بسبب سياسات الحكومة العراقية المتعنتة وتقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرارات ٦٨٧ (١٩٩١)، ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢) التي تسببت في تأزم الوضع مع المجتمع الدولي، وهي وحدها تتحمل المسؤولية كاملة عما يعانيه الشعب العراقي الشقيق طوال الإثني عشر عاما الماضية والذي كان بإمكانه أن يعيش حياة أفضل يتفرغ فيها للبناء والإعمار ويستغل طاقاته لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار.

لقد أكدت الكويت في المحافل الدولية والإقليمية على موقفها الواضح من تطورات الأزمة الراهنة بين العراق والأمم المتحدة. ولعل جلسة اليوم مناسبة أخرى لإعادة التأكيد على هذه المواقف التي تتمثل في النقاط التالية:

أولا، دعم الكويت الكامل لكافة الجهود التي تبذل من أجل إيجاد حل سلمي لمسألة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وفق قرارات الشرعية الدولية. وننوه في هذا الشأن إلى أن القرارات والبيانات الختامية الصادرة عن اجتماعات القمة لكل من حركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لم تؤكد فحسب على تفضيلها للخيار السلمي، وهو ما يسعى المجتمع الدولي حتى الآن إلى تحقيقه، بل إنها رسمت الطريق لذلك أيضا من خلال مطالبة العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعاونه الكامل والفوري وغير المشروط مع المفتشين تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ثانيا، إن مشروع القرار المطروح أمام مجلس الأمن يمنح الحكومة العراقية مهلة إضافية للكشف عما لديها من أسلحة الدمار الشامل وتسليمها إلى لجنة الأنموفيك. ونأمل في الكويت أن تغتنم الحكومة العراقية هذه الفرصة وتلبي

مطالب المجتمع الدولي وتجنب الشعب العراقي والمنطقة المخاطر التي قد تنجم عن هذه الحرب.

ثالثا، إن مشروع القرار هو تعبير عن صلابة المجلس في تعامله مع التحدي العراقي الحالي للإرادة الدولية، ولذلك فهو يستحق الدعم الكامل من قِبلكم.

رابعا، في الوقت الذي نأمل فيه بتجنب استخدام القوة العسكرية، إلا أننا نؤكد أن الحكومة العراقية وحدها قادرة على تجنيب الشعب العراقي الشقيق وشعوب دول المنطقة الآثار السلبية والمخاطر التي قد تنجم عن العمل العسكري، وذلك عن طريق تعديل سلوكها ونهجها بأسرع وقت ممكن باتجاه التعاون الجوهري بدلا من التظاهر بالتعاون الذي تغلب عليه الصفة الإجرائية والشكلية.

خامسا، التأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة مجلس الأمن باعتبارها عنصرا أساسيا لضمان الالتزام بتنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس، خصوصا إذا كانت مدعومة بفاعلية القوة. إن وحدة المجلس المدعومة بالإرادة الفعلية هي الرسالة التي يجب أن تصل بوضوح إلى القيادة العراقية. وقد أثبتت التجارب السابقة في تعامل المجلس مع المسألة العراقية أن الموقف الجماعي والإرادة الدولية الموحدة والعزم على استخدام كل السبل الممكنة هو الأكثر فاعلية في تحقيق النتائج المرجوة.

إن الالتزامات التي فرضتها قرارات مجلس الأمن على الحكومة العراقية لا تقتصر على التخلص من أسلحة الدمار الشامل فحسب. فهذه المسألة رغم حيويتها وأهميتها لتحقيق السلم والأمن الدوليين، إلا أنها ليست الالتزام الوحيد على العراق، فهناك أمور هامة ما زالت عالقة منذ تحرير دولة الكويت من الغزو عام ١٩٩٠. ومما يدعو إلى الأسف أن الأساليب التي تتبعها الحكومة العراقية مع لجان التفتيش المعنية بتدمير أسلحة الدمار الشامل منذ عام ١٩٩١، والتي يعرفها الجميع، هي ذاتها التي تتبعها في التعامل مع قضية الأسرى والمفقودين رغم بُعدها الإنساني وقضية إعادة الممتلكات الكويتية، الأمر الذي يؤكد أن التهرب من تنفيذ الالتزامات والمماطلة هما سياسة ثابتة تتبعها الحكومة العراقية للالتفاف على القرارات الدولية.

لقد استأنف العراق منذ شهر كانون الثاني/يناير الماضي مشاركته في اجتماعات اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية التي تترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي عقدت حتى الآن أربعة اجتماعات في العاصمة الأردنية عمان، لكن مع الأسف دون تحقيق أية نتائج ملموسة، ولم نلحظ خلال هذه الاجتماعات وجود رغبة صادقة من الجانب العراقي لإنهاء هذا الملف، وإنما كان هناك إمعان في المماطلة وتقديم مجرد وعود بالتعاون لم تتجسد على أرض الواقع. فالتعاون الشكلي والظاهري هو السمة الرئيسية في تعامل العراق مع هذه القضية الإنسانية طوال هذه السنوات، متجاهلا بذلك التزاماته الرئيسية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١)، ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩).

ويسري هذا النمط من التعامل أيضا على إعادة الممتلكات والوثائق وأرشيف دولة الكويت، حيث ثبت بعد المعاينة أن ما أعاده العراق مؤخرا كان عبارة عن مراسلات عادية لا علاقة لها بما استولى عليه العراق من أرشيف الدولة الرسمي.

في الختام، تأمل الكويت أن يتمكن مجلس الأمن من تجاوز خلافاته وانقساماته التي تُهدد سلطته وأدائه لمسؤولياته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وأن يتم التوصل إلى اتفاق يُجسد الإرادة الجماعية لأعضاء المجتمع الدولي والرغبة الصادقة في التصدي لأية مناورات سياسية تطلقها القيادة العراقية كلما شعرت بتزايد الضغوط السياسية

والعسكرية عليها. فقد أثبتت التجارب السابقة أن المستفيد الأول من الانقسامات هي القيادة العراقية، حيث تمثل الخلافات في مواقف الدول الأعضاء هدفا بالنسبة لها طالما سعت إلى تحقيقه بشتى الوسائل والطرق لأنه يمثل ضمانة تُفسح الطريق أمامها للتهرب من الالتزامات وإضعاف قدرة المجلس على متابعة وفرض تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أهنئكم باسم حركة عدم الانحياز على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نود أن نشيد بسلفكم، الممثل الدائم لألمانيا، على قيادته الممتازة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأكثر من أي شيء، نود أن ننوه بمجلس الأمن لالتزامه بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، ولاستمرار دور المجلس في أن يكون المحفل المثالي لاستكشاف جميع الخيارات في معالجة الحالة بين العراق والكويت.

إننا، الدول الـ ١١٦ الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والتي تمثل ثلثي البشرية، قد دعونا إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة في هذه الفترة الحاسمة الحافلة بالتحديات لتسمع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة آراءها بشأن هذه المسألة الهامة في مجلس الأمن.

بداية، يسرنا كذلك أن نعلمكم بأن المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، الذي انعقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في كوالالمبور حقق نجاحا باهرا. ولقد كان المؤتمر لقاء مفيدا للغاية لتبادل الآراء التي تناولت مواضيع كثيرة تهم الحركة وتجسد الآمال والتطلعات من أجل رخاء اقتصادي في عالم يعمه السلم والأمن والعدل.

كما كان واضحا أن رفاه العالم سيستفيد بصورة أفضل بوجود نظام قوي متعدد الأطراف، يتمحور حول أمم متحدة تكون أكثر تمثيلا وديمقراطية بدلا من نظام انفرادي يستند إلى سيطرة دولة واحدة، مهما كانت نوايا تلك الدولة حميدة. ويتعين علينا تعزيز وتوطيد العملية المتعددة الأطراف في صون وتعزيز السلم العالمي عن طريق الحوار والدبلوماسية، وتجنب الحرب لحسم الصراعات. وفضلا عن اعتماد إعلان كوالالمبور الذي يعيد التأكيد على الالتزام بالسعي إلى إقامة نظام عالمي ينعم بالرخاء والسلم ويستند إلى مبادئ مؤتمر باندونغ وميثاق الأمم المتحدة، فقد اعتمد مؤتمر قمة كوالالمبور أيضا بيانين وهما يتعلقان بالعراق وفلسطين.

وكما يدرك المجلس، فإن رئيس وزراء ماليزيا، الدكتور مهاتير محمد، بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز، وجّه في الثالث من آذار/مارس ٢٠٠٣ رسائل إلى جميع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجلس الأمن، معربا عن موقف وشواغل حركة عدم الانحياز بشأن العراق. وأود أن أكرر من جديد في هذه المناقشة المفتوحة اليوم ذلك الموقف وتلك الشواغل.

إن حركة عدم الانحياز تشعر بقلق بالغ حيال الوضع المحفوف بالمخاطر والآخذ بالتردي السريع الناجم عن سحب الحرب المخيمة. ونعتقد أن الحرب على العراق ستكون

عاملا من عوامل زعزعة استقرار المنطقة والعالم أجمع، حيث ستترتب عليها عواقب سياسية واقتصادية وإنسانية بعيدة الأثر للجميع. وإننا، في حركة عدم الانحياز، ملتزمون بالمبادئ الأساسية المتمثلة في عدم استخدام القوة واحترام سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وأمنها.

ونرحب ونساند جميع الجهود المبذولة لتجنب الحرب على العراق، وندعو إلى المثابرة في مواصلة بذل هذه الجهود على أساس الدبلوماسية المتعددة الأطراف بدلا من الإجراءات الانفرادية، ونؤكد أيضا من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وسيكون من المسيء إضفاء الشرعية على غرض انفرادي تذرعا بقضية متعددة الأطراف. وسيكون يوما حزينا للعالم عندما يطعن في مصداقية ونزاهة مجلس الأمن والأمم المتحدة، ويزداد الأمر سوءا إذا تعرضا لأي تهديد.

ونرحب بقرار العراق بالتعاون النشط مع مفتشي الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، مما سيؤكد للعالم الطريقة السلمية لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وفي ذلك الصدد، نطالب العراق بمواصلة التقيد النشط بالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يبقى كذلك مشاركا في العملية. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يكون خطوة هامة صوب تمهيد السبيل أمام حل شامل وسلمي لجميع المسائل المعلقة بين العراق والأمم المتحدة التي تراعي شواغل جميع الأطراف المتضررة، بما فيها جيران العراق.

ونود أن نؤكد أن جهود نزع السلاح الجارية في العراق ينبغي ألا تكون غاية بحد ذاتها، بل ينبغي أن تشكل أيضا خطوة صوب رفع الجزاءات وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

ونعتقد أن الحل السلمي للأزمة العراقية سيضمن تمكن مجلس الأمن أيضا من صون سيادة العراق وحرمة سلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وأمنه، تقيدا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تشمل إسرائيل.

ونود أن نعرب عن أعظم التقدير للجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها مفتشو الأسلحة، برئاسة السيد هانس بليكس والسيد محمد البرادعي. واستنادا إلى التقريرين الأخيرين اللذين قدما للمجلس الأسبوع الماضي في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، يسر ملاحظة إحراز تقدم كبير في عمل مفتشي الأسلحة. وقد أقر بذلك السيد بليكس شخصيا عندما قال إن تدمير صواريخ الصمود ٢ يعتبر "تدبيرا كبيرا من تدابير نزع السلاح". وذكر بصورة قاطعة أنه لا توجد أدلة تدعم الادعاء بأن العراق يخفي أسلحة بيولوجية وكيميائية في مختبرات متحركة وملاجئ تحت الأرض. وأشار السيد البرادعي أيضا في تقريره إلى أن الادعاءات بأن العراق حاول شراء اليورانيوم من النيجر كانت مبنية على وثائق لا أساس لها من الصحة. وتقديم تقارير كاذبة إلى الأمم المتحدة عن برنامج العراق النووي المزعوم يثير القلق وينم عن انعدام الشعور بالمسؤولية. ومن المهم أن تكون جميع المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء لمساعدة مفتشي الأسلحة للنهوض بمهامهم بنجاح وفقا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، ذات مصداقية.

ونعتقد أن مشكلة العراق يمكن أن تحل سلميا عن طريق الأمم المتحدة. وهذا هو الرأي الذي تتمسك به أكثرية أعضاء مجلس الأمن، الدائمون وغير الدائمين على حد سواء، مما يعكس على نحو أفضل آراء المجتمع العالمي. وعلى المجلس أن يسعى إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة. ونحن نعتقد أن هذا الأمر ممكن دون اللجوء إلى الحرب. وينبغي

للمجلس أن يظل مدركا للشقاء الذي يفوق الوصف الذي ستتزله الحرب بالبلدان والشعوب في المنطقة. إن الشرق الأوسط، الذي يشتعل فيه الصراع الآن - أساسا بسبب العدوان الإسرائيلي واحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى - لا يمكن أن يتحمل أي اضطرابات أخرى. ولقد علمنا التاريخ أن من السهل بدء الحرب، لكن إنهاءها غالبا ما يكون مهمة شاقة معقدة، وفي حالات حديثة كثيرة تعذر بلوغ نتيجة قاطعة.

يحدونا أمل وطيد أن يراعي المجلس مراعاة جادة آراء حركة بلدان عدم الانحياز. وباسم الإنسانية، نناشد أعضاء المجلس ألا يلجأوا إلى عمل عسكري ضد العراق. وليس هناك ما يشين في الاستجابة إلى نداءات المجتمع الدولي لمنع استخدام القوة ضد العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئ غينيا على تولي رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/مارس. إن قيادتكم - سيدي الرئيس - تجيء في وقت بالغ الصعوبة بالنسبة للمجلس، بل بالنسبة للعالم بأسره. ونأمل أن تتمكن قيادتكم وحكمتكم من تخطي الانقسامات التي تسود في المجلس. ويعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلت به ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

نجيء أمام مجلس الأمن وسحب الحرب تخيم علينا. وقد رفض الملايين من الناس حول العالم رفضا صريحا هذه الحرب، وهم يعتقدون، كما نعتقد نحن، أنها غير ضرورية. وأية حرب ضد العراق ستكون مهلكة ومزعزعة للاستقرار وستكون لها عواقب سياسية واجتماعية - اقتصادية وإنسانية بعيدة المدى بالنسبة لجميع بلدان العالم. وبالنسبة لنا نحن في أفريقيا، ستؤدي وطأة هذه الحرب الوشيكة إلى إصابتنا بالشلل. ولهذا السبب نقدر الفرصة التي أتيحت لنا لنشاطر المجلس وجهات نظرنا في هذا الوقت الحرج.

إن القرار الذي يوشك مجلس الأمن أن يتخذه سيتجاوز دون شك مسألة العراق المباشرة. ويبدو لنا أننا لم نعد نناقش الحالة في العراق وامتثال ذلك البلد التام لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، ولكننا نرسم بالتحديد حاليا نظاما دوليا جديدا سيحدد كيفية تناول المجتمع الدولي لمسائل الصراع في المستقبل، وهذه مسألة خطيرة جدا بحاجة إلى دراستنا المتأنية، وستترب عليها مفاهيم بعيدة المدى ونحن نتقدم في هذه الألفية الجديدة.

لا بد لنا أن نذكر أنفسنا بأن مؤسسي الأمم المتحدة كان دافعهم بُغض شديد للحرب والتزام بحل الصراعات الدولية بالوسائل السلمية وعن طريق العمل الجماعي. وميثاق الأمم المتحدة يذكر أن المنظمة أسست "[لإنقاذ] الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف". وذلك هو الهدف الذي ينبغي أن نجعله محور مداولاتنا ونحن نتقدم بحرص على طريق إيجاد حلول للأزمة الراهنة حتى يمكننا أن نضمن إزالة أسلحة الدمار الشامل إزالة كاملة من العراق وحتى يمكننا بهذا تجنب الحرب.

إن شغلنا الشاغل قائم على الإيمان بأن أعضاء مجلس الأمن، الذين يعملون بالنيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة، ينبغي أن يضطلعوا بواجبهم وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. إن دمار الحرب - الذي يهدد أرواح مدنيين أبرياء نادرا ما يستمع إلى أصواتهم، والذي يحدق بالرجال والنساء الذين يستدعون للخدمة العسكرية في الصفوف الأمامية - ينبغي أن يكون دائما آخر ما يلجأ إليه. والحرب ينبغي

ألا تكون وسيلة لتحقيق أهداف تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة.

يجب على مجلس الأمن أن يتمسك بالسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وسيادتها، وفقا للميثاق، ويجب أن يراعي حساسيات الاختلافات الثقافية والعرقية والدينية. المسألة الأساسية بالنسبة لنا، هي نزع سلاح العراق بالطرق السلمية. والقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يتعلق بترع سلاح العراق عن طريق أعمال التفتيش. وهو لم يكن إعلانا بالحرب. كما أن استخدام القوة العسكرية ليس أفضل الطرق لتحقيق الديمقراطية أو لتحسين حقوق الإنسان في أي بلد.

سمع مجلس الأمن مؤخرا من السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ومن السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن العراق يتعاون تعاونا نشيطا، وأن تقدما جوهريا تحقق خلال الشهر الماضي. وقذائف الصمود ٢ تدمّر ونحن نتكلم الآن، ويعكف العراق على إعطاء المعلومات عن مصير برامج الأسلحة البيولوجية والكيميائية السابقة.

يعرف المجلس أن الرئيس ثابو مبيكي أبلغ الأمين العام بشأن الزيارة التي قام بها إلى العراق فريق خبراء من جنوب أفريقيا في مجالات نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والقذائف. لقد أرسلت جنوب أفريقيا خبراءها بعد أن حاول عدد من أعضاء مجلس الأمن المقارنة بين عمليتنا الطوعية لترع السلاح وامتثال العراق فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن.

وأبلغ الرئيس مبيكي أنه بالرغم من اختلاف تجربة جنوب أفريقيا في نزع السلاح، أكد فريقنا للعراقيين الأهمية التي ليست فقط لاتخاذ الخطوات الضرورية لترع السلاح، وإنما أيضا لبناء الثقة في مصداقية عمليتهم عن طريق الامتثال التام للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وأعربت جنوب أفريقيا عن رغبتها في التفاعل بشكل أكبر مع الأمين العام، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي إبلاغهم بالتفاصيل بشأن الزيارة بالقدر الضروري.

ونود أن نؤكد مجددا ثقتنا التامة بعمل السيد بليكس والسيد البرادعي، وأن نؤيد العمل المهني الذي يقومان به. ونعتقد بأن المجلس يمكنه أن يعزز عمل المفتشين بدعم برنامج وجدول زمني لأعمال التفتيش، عرض السيد بليكس فعلا أن يقدمهما إلى المجلس. ونعتقد أن أي جدول زمني يوضع دون مراعاة برنامج المفتشين لا يمكن أن يعني سوى إنذار نهائي بالحرب لا ضرورة له.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتبر أن المهلة النهائية التي قد يمنحها المجلس ستكون ذات أثر سلبي بل أنها تتعارض مع القرارين ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢). ونتيجة لذلك، نحن نرى أن ليس هناك أي حاجة لاعتماد قرار إضافي إلى أن تستنفذ جميع أحكام القرارين ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ختاما، أود أن أذكّر المجلس بأن شعوب العالم تعارض هذه الحرب. فإن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، ومؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الدولية قد أكدت من جديد دعمها للتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي نفس الوقت، عبرت عن معارضتها لشن الحرب ضد العراق. ومع الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم فهم يريدون نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق بالطرق السلمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي السيد يحي المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة الذي وجه المجلس دعوة إليه بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): أود بداية أن أهنئكم على رئاستكم مجلس الأمن وإننا على ثقة كاملة بقيادتكم وحكمتكم مما يؤهلكم لإدارة أعمال مجلس الأمن بكل جدارة. ولا يفوتني أن أشكر سلفكم سفير ألمانيا السيد غونتر بلويغر الذي ترأس مجلس الأمن خلال شهر فبراير بكل كفاءة ومقدرة فتكللت جهوده بالنجاح والإنجازات.

لقد نص قرار القمة العربية التي انعقدت في شرم الشيخ في أول آذار/مارس الجاري على تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية واعتبر أن هذا الضرب يشكل تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية بل أكد مجددا على ضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية المتمثلة في مجلسكم الموقر.

كما نص القرار أيضا على دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب وإن ذلك يتحقق خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢) وإعطاء المفتشين الوقت الكافي لاستكمال مهمتهم.

كما ذكّرت القمة العربية أيضا بتأكيدات العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وطالبته بالتعاون لإيجاد حل سريع لقضية الأسرى والمحتجزين وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وإعادة ما تبقى من الأرشيف والممتلكات وتبني سياسات في إطار النوايا الحسنة.

إن تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الذي قدمه السيد بليكس وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدمه السيد البرادعي في ٧ آذار/مارس الجاري أمامكم أكدا على إنجازات إيجابية في سير عملية التفتيش وتجاوب وتعاون العراق مما يجعلنا نؤكد على حتمية استمرار هذه العمليات توصلا إلى إقفال الملف العراقي ورفع العقوبات عنه وفقا للفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

لقد جاء في تقرير السيد البرادعي بتاريخ ٧ الجاري (الصفحة الخامسة) ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

- حققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدما هاما...
- لا يوجد ما يشير إلى استئناف الأنشطة النووية.
- ليس هناك ما يشير إلى أن العراق حاول استيراد اليورانيوم منذ عام ١٩٩٠...
- ليس هناك ما يشير إلى أن العراق حاول استيراد أنابيب الألمونيوم لاستخدامها في الإثراء بالطرد المركزي.

أما السيد بليكس فجاء في تقريره ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

- بإمكاننا أن نضطلع بعمليات التفتيش في العراق بأكمله، دون إخطار مسبق، وأن نزيد من عمليات الاستطلاع الجوي...
- تشكل عملية تدمير قذائف الصمود ٢ الجارية قدرا لا يستهان به من نزع السلاح. إن ما يجري تدميره هو أسلحة فتاكة...

- إن المبادرات التي يتخذها الجانب العراقي يمكن اعتبارها فعالة بل ربما استباقية...
- إن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تجري حاليا صياغة برنامج العمل.
- ما هو الوقت الذي ستستغرقه حل مهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية؟ إن الأمر لن يستغرق سنوات، ولا أسابيع، وإنما شهورا.

وفي ضوء ما توصلت إليه تقارير المفتشين ليس هنالك أي مبرر لشن الحرب على العراق. لذلك نتساءل لماذا الحرب وأي خطر داهم وتهديد محدق يستدعي الحرب؟ إن الإصرار على شن الحرب في الوقت الذي تسير فيه عمليات التفتيش بخطى حثيثة نحو التأكد من نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق تطرح أسئلة عما إذا كان المقصود بالحرب فعلا نزع أسلحة الدمار الشامل أم أن هنالك غايات ومخططات أخرى.

إن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة، بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية، بعيدا عن أي تدخل خارجي، وما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة، أو التدخل في شؤونها الداخلية هو أمر يدعو إلى الاستنكار وأمر مرفوض.

في الوقت الذي كنا نأمل وننتظر بدء المساعي الحميدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفقا للمبادرة العربية والقرارات الدولية ذات الصلة نفاجأ بحشد الجيوش لغزو العراق واحتلاله. إن الخطر الذي يهدد أمن وسلامة الأمة العربية هو امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل نقلها واستمرار احتلالها للأراضي العربية وسياسة التدمير ضد الشعب الفلسطيني ورفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) القاضي بوضع قدراتها وبرامجها النووية تحت تصرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورفضها تنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) القاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

فلماذا السكوت عن ترسانة الأسلحة الإسرائيلية وعن مخالفة إسرائيل قرارات مجلس الأمن وتهديدها لأمن وسلامة الدول العربية؟

لقد طلب المفتشون مدة أشهر لإتمام مهامهم تمكينا من التوصل إلى التأكد من نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق بالطرق السلمية ويشكل هذا الطلب ثمنا زهيدا جدا لتفادي حرب بشعة غير متكافئة تقتل وتدمر وتنشر الغضب والعنف وتؤدي إلى زعزعة المنطقة العربية بل الاستقرار العالمي بأسره.

إننا أمام مفصل تاريخي سيحدد مصير الأجيال القادمة ومصير الشرعية الدولية إلى أمد بعيد، إن الحرب المزمع شنها على العراق ستكون مقدمة لحروب أخرى، عندها ستعود البشرية إلى حقبة ما قبل عام ١٩٣٩ فتنهار المبادئ والقيم ويجتاح القوي الضعيف وتعم العالم الفوضى.

ولقد نص مطلع الميثاق على أننا،

”نحن شعوب الأمم المتحدة

”وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جامعة الدول العربية على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): وصل التوتر الآن إلى ذروته ويترقب المجتمع الدولي بقلق في الوقت الذي يستعد مجلس الأمن لاتخاذ قرار مؤلم وصعب، يخلّف عواقب على السلم والأمن الدوليين – حيث أن المسألة قيد النظر هي مسألة التفويض باستخدام القوة ضد بلد عانى شعبه طيلة السنوات الـ ٢٥ الماضية من أهوال الحرب وكل ضروب الحرمان – وعلى المنظمة نفسها، التي تم تكريسها عند مولدها من خلال ميثاقها التأسيسي للهدف المتمثل في أن ''ننقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب''. وفي ظل هذه الظروف لن يكون من الصواب، على أقل تقدير، أن يتخذ هذا المجلس، بما يتناقض مع روح الميثاق ونصه، قراره بمفرده وبشكل مستتر، بدون الاستماع إلى أصوات من لا يجلسون في هذه القاعة ولكنهم لديهم رغم ذلك ما يقولونه بشأن قضية ذات أهمية قصوى لهم.

نعم، على المجلس أن يستمع إلينا — نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل أي شيء، ونأمل أن يستمع إلينا، لأنه لدى تنفيذ مهامه المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين فإنه يفعل ذلك، في نهاية الأمر، وفقا لأحكام الميثاق الذي يمنحه مسؤوليته الجسيمة، بالنيابة عنا جميعا. وهكذا فإن قراراته تلزمنا جميعا بشكل جماعي ومتضامن، سواء للأفضل أو للأسوأ.

وينطبق ذلك الآن بشكل أكبر حيث يعتصر الشك بعض أعضائه غير الدائمين، الذين يتم إخضاعهم إلى ضغط غير محتمل، والذين يسعون في مواجهة اختيار مستحيل وآلة لا ترحم إلى تلمس الطرق واتخاذ قرار يخدم مصالح المجتمع الدولي وقضية السلم والأمن في كل أنحاء العالم على النحو الأفضل.

ونعم، على المجلس أيضا أن يستمع إلى المنظمات الإقليمية والتجمعات الأخرى التي تكلمت بصراحة في الأسابيع الأخيرة في وحدة رائعة على مستوى رؤساء دولها وحكوماتها – سواء كان الاتحاد الأوروبي، أو الاتحاد الأفريقي، أو حركة عدم الانحياز، أو جامعة الدول العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي – من أجل تسوية سلمية للأزمة، ومن أجل ريادة دور الأمم المتحدة واحترام الشرعية الدولية.

وينبغي للمجلس أن يفعل ذلك لأن التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية مرغوب فيه، ويشجعه ميثاق منظمتنا نفسه وينص عليه بوضوح، وفي هذه المرحلة لأن كل هذه الهيئات والمنظمات الإقليمية، التي يصعب تجاهل أهميتها، تدعو مجلس الأمن في صيحة إجماع متميزة إلى أن يكفل لمنطق السلم بأن يسود على منطق الحرب.

ونعم، على مجلس الأمن أن يصغي إلى الرأي العام الدولي والمجتمع المدني، اللذين أعربا في الأشهر الأخيرة بدون كلل وبقوة واقتناع عن رفضهما للحرب والتزامهما بالسلم. ولقد بعث هذه الرسالة بحماس جميع الزعماء الدينيين في كل أرجاء العالم، بما في ذلك قداسة البابا.

والواقع أنه في عالم تتلاشى فيه الحدود وتدرك فيه الإنسانية في مواجهة الخطر أنها جسد واحد وغير منيع على الإطلاق، أصبح هذا المبنى الزجاجي الذي نلتقي فيه اليوم محكا لآمالنا وطموحاتنا المشتركة ولا يمكنه أن يتجاهل صرخة العالم الخارجي، بل على العكس يلزمه الواجب بأن يضفي الشرعية على أعماله وأن يعزز سلطته من خلال الإنصات للرأي العالمي.

ونعم، أخيرا وقبل كل شيء، لا يمكن لمجلس الأمن أن يرفض، بمجرد إشارة من يده، تقارير بعثات التفتيش التي أنشأها هو نفسه وأرسلها ووجهها لتنفيذ قراراته. وفي حقيقة الأمر، ما يطلبه السيد بليكس والسيد البرادعي – اللذين نوجه إليهما إشادة يستحقانها تماما على شجاعتهما وإيثارهما واحترافهما – هو بضعة أشهر أخرى فقط –

وليست بضعة أسابيع، كما أنها ليست بضعة أعوام – يستكملان فيها عملهما من خلال تحقيق التزع السلمي لسلاح العراق.

”إن ثمة تسارعا في المبادرات من الجانب العراقي منذ نهاية شهر كانون الثاني/يناير، وذلك بعد فترة من التعاون على مضض إلى حد ما“. (S/PV.4714، الصفحة ٦)

هذا ما قاله السيد بليكس أمام هذا المجلس. ولقد أجرى هذا التقييم رجل وضعنا فيه ثقتنا ومن ثم ينبغي أن نفخر به.

وفي حقيقة الأمر، طرأت تطورات هامة في الأيام الأخيرة، وكلها تشهد على حدوث تحول إيجابي في الموقف في العراق. وتشمل هذه التطورات تدمير قذائف الصمود ٢؛ وتسليم أجزاء من القنابل الجوية آر – ٤٠٠؛ وإتاحة الفرصة لتحليل عينات من التربة في مناطق تم فيها، طبقا للسلطات العراقية، تدمير غاز VX وأنثراكس؛ وتسليم العشرات من الوثائق الجديدة؛ وإجراء مقابلات مع العلماء بدون وجود مراقبين؛ وقيام طائرات الأمم المتحدة برحلات جوية استطلاعية فوق الأراضي العراقية.

علاوة على ذلك، فقد أنكر السيد بليكس والسيد البرادعي بوضوح الاتهامات والمزاعم الموجهة ضد العراق، وهو ما يعزز اقتناع الدول الأعضاء، التي لا خيار أمامها سوى الوثوق بالأمم المتحدة، بأن عمليات التفتيش المحايدة، التي تخرج عن دائرة لعبة القوة، هي وحدها التي يمكن أن تثبت الحقائق بعيدا عن أي شك وأن تفضي إلى نزع سلاح العراق بوضوح ومع احترام القانون.

ومن المؤكد أنه لم يتم إحراز مثل هذا التقدم لا لشيء إلا لأن المجتمع الدولي قد أظهر وحدته وإصراره من خلال اتخاذه للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع ومن خلال الإشراف المباشر والمستمر على عمليات التفتيش، ومن خلال مواصلة الضغط على كل من يتعين عليه أن يتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن المؤكد أنه يتعين على العراق أن يفعل المزيد لإقناع المفتشين بأنه قد أزال بالفعل أسلحة الدمار الشامل التي كانت بحوزته في الماضي. وعليه أن يفعل ذلك بسرعة وبشكل لا ريبة فيه ولمصلحة الشعب العراقي وشعوب المنطقة والسلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب مواصلة الضغط وينبغي إعطاء المفتشين المزيد من الموارد البشرية والمادية، ويجب أن يتمكنوا قبل كل شيء من الاعتماد على التعاون المتزايد من السلطات العراقية.

ولكن من المفارقة أنه في نفس الوقت الذي يتزايد الأمل في أن يلتزم العراق بشكل حازم بتزع السلاح يفرض خطر الصراع المسلح نفسه بشكل مفاجئ، ونخشى الآن أن يقع ما هو الأسوأ.

والسؤال المحير المطروح اليوم هو: الآن بعد أن بدأت عمليات التفتيش تؤتي ثمارها ودخل العراق مرحلة التعاون الاستباقي مع المفتشين، كما يطلب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، هل من المعقول أن تتوقف عمليات التفتيش بشكل مفاجئ وأن يتم نزع السلاح بالقوة، وأن نخاطر بالتضحية بأرواح مئات الآلاف من البشر؛ مما سيسبب الدمار والخراب في ذلك البلد؛ و يهدد بالخطر وحدته وسلامة أراضيه، ومن ثم استقرار وأمن منطقة بأسرها هي تعاني بالفعل من عدم الاستقرار؛ وربما نخاطر بإطلاق عنان قوى الشر، والتي قد تشجع على أعمال متطرفة أو على إثارتها، وهو ما سنعاني منه جميعا؟

إننا نشعر بأن الإجابة بالغة الوضوح: ينبغي فعل كل شيء لتجنب استخدام القوة.

هناك اقتراحات مطروحة على الطاولة هنا في مجلس الأمن يمكن أن تمكِّن المجلس من حل هذه الأزمة التي تهدد مستقبل منظمتنا ذاته، إذا توفرت الإرادة السياسية، وإذا بذل الذين يختلفون مع طريقة نزع سلاح العراق الجهد لكي يتكلموا فيما بينهم ويفهم بعضهم بعضا. ويمكن أن يحدث هذا بوحدة أعيد اكتشافها وطبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، المفروضة علينا جميعا، والتي ليس لأحد الحق في أن يتجاهلها.

وفي مواجهة هذه الأخطار، تعرب الجزائر مرة أخرى عن عميق قلقها بشأن التهديد بالحرب الذي يظهر الآن. وتأمل وتتضرع من أجل تسوية سلمية للأزمة ومن أجل احترام الجميع للشرعية الدولية. وتدعم الجزائر من دون تحفظ جميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع سلاح العراق بالسبل السلمية. وهذا يعني أنه ينبغي تنفيذ نزع السلاح من خلال أعمال التفتيش، المعززة بلا شك، ووضع أهداف مرسومة بدقة وجدول زمني دقيق، ووضع رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لقائمة بمهام نزع السلاح التي لم يتم القيام بها حتى الآن. ويتطلب نزع السلاح أيضا التعاون الفعال من جانب العراق، الذي تحثه الجزائر مرة أخرى على الامتثال بدقة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ما يتعرض للخطر هنا هو استقرار وأمن الشرق الأوسط بأسره، بل وما يتخطى ذلك، السلام والأمن الدولي. وما يتعرض للخطر أيضا هو مصداقية وسلطة مجلس الأمن، الذي يشكِّل لنا جميعا، الأمم صغيرها وكبيرها على حد سواء، حجر أساس نظام الأمن الجماعي الذي التزمنا به جميعا بمحض إرادتنا حين أصبحنا أعضاء في الأمم المتحدة – مصداقية وسلطة يجب حمايتها بكل التكاليف. ذلك أنه توجد أخطار وتحديات أخرى، من دون شك، أقرب وأكثر إلحاحا تحيق بنا. ومَن أفضل من مجلس الأمن يمكنه أن يواجهها بالشرعية الضرورية والنجاح المرجو؟

يتضح جليا أن حماية وتعزيز تلك المصداقية والسلطة سيكونان على أفضل نحو إذا تعهد مجلس الأمن، بذات التصميم والعزم، ضمان احترام وتنفيذ قراراته في جميع الأماكن وتحت كل الظروف، بداية من ذلك الجزء من العالم، حيث تهزأ إسرائيل بالشرعية الدولية وتعتدي على جيرانها باستمرار وتكدس بمنجاة تامة من العقاب أكثر أسلحة الدمار الشامل فتكا وتهدد على نحو منتظم الدول في المنطقة. إن مجلس الأمن، بإظهاره العزم فيما يتعلق بذلك البلد، وبالسعي الجازم إلى تحقيق تسوية عادلة ونهائية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يمكنه أن يظهر للجميع أنه بالفعل أداة لا غنى عنها لخدمة السلام والعدالة والأمن في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على العبارات الطيبة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): مرة أخرى، هي الثالثة خلال الشهور الأخيرة، يعود مجلس الأمن لمناقشة المسألة العراقية، مع إتاحة الفرصة لكل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة للتحدث برؤيتها ووجهات نظرها في هذا الوضع الخطير الذي يحيط بالعراق، وهو الأمر الذي يؤكد فعلا خطورة وحيوية هذه المسألة التي تهدد الاستقرار بمنطقة الخليج العربي ولها انعكاساتها وآثارها غير المحسوبة على الأمن والسلم الدوليين.

لقد تابع الجميع، بل ونقول المجتمع الدولي كله، مُمثلا في حكوماته وشعوبه، التقريرين اللذين أدلى بهما كل من الدكتور بليكس رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والدكتور البرادعي، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما استمعنا للكثير من آرائهما

في المؤتمرات الصحفية التي عقداها ومقابلاتهما الإعلامية في أكثر من تلفزيون دولي. وقد وضح من تقريريهما عناصر محددة نود أن نؤكد عليها وهي: أولا، إن عمليات التفتيش تحقق تقدما ملموسا لتحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل بشكل حقيقي. ثانيا، ''المطالبة بمنح المفتشين المزيد من الوقت، ليس سنينا أو أسابيع، وإنما لعدة أشهر''، وهو ما أكدت عليه القمة العربية التي عُقدت في شرم الشيخ بالمطالبة ''بإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهماتها في العراق، ودعوتها إلى مواصلة توخي الموضوعية لاستكمال هذه المهمة''. ثالثا، إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتوصل إلى ما يفيد بأن العراق قام بإحياء برنامجه النووي خلال السنوات الأربع الأخيرة.

هذه هي خلاصة وجهات نظر ورؤية هذين المسؤولين الدوليين المشهود لهما بالمصداقية والحرفية العالية. ونحن نثق ونطالب العراق باستكمال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

لسنا بحاجة للتأكيد اليوم أن مجلس الأمن يقف في مفترق طرق حاسم، بل ومحوري، وأن توجهاته وأسلوب معالجته لهذه المسألة الحيوية ستكون لها آثارها العميقة على أوضاع العلاقات الدولية المعاصرة لعقود قادمة ممتدة من هنا فنحن نحث أعضاء المجلس على إعادة تأكيد تمسكهم بميثاق وقرارات الأمم المتحدة، والالتزام بها من أجل تسوية النزاعات الدولية بالأساليب السلمية لتجنب حرب سوف تنعكس آثارها السلبية على الجميع.

لقد رفضت القمة العربية التي عُقدت في مصر يوم أول آذار/مارس ضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية. كما طالبت كافة الدول بمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب، وإتاحة المهلة الكافية لفرق التفتيش لإتمام مهمتها بالعراق. وأخيرا أكدت هذه القمة العربية على مسؤولية مجلس الأمن في عدم المساس بالعراق وشعبه، وفي الحفاظ على استقلاله وسلامة ووحدة أراضيه. ومصر من جانبها تعيد تأكيد تمسكها بهذه المواقف العربية. ولقد شاركت مصر، في هذا السياق، في اللجنة الوزارية المنبثقة عن القمة، التي أجرت اتصالات مكثفة في الأسبوع الماضي بنيويورك. وستقوم اللجنة بزيارة بغداد خلال أيام لتأمين استمرار العراق في التعاون البنّاء مع الأمم المتحدة في إطار القرارات ذات الصلة، وآخرها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

إن الشرق الأوسط، سواء بمنطقة الخليج أو في مشرقه العربي بفلسطين، يحتاج لتحقيق هدف السلام والاستقرار وإتاحة الفرصة لشعوبه للنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وبما يحقق الرفاهية لشعوبه كافة. ولا شك أن الأوضاع المتدهورة، وبشدة في فلسطين، ومحاولات كسر إرادة الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، لا يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الآمال في النمو والتطور أو إتاحة الحرية والاستقلال لهذا الشعب الذي طالت معاناته وأهدرت حقوقه.

إننا دعاة السلام العادل والشامل في منطقة حساسة من العالم، وتوفير كل الظروف لتحقيق ذلك، مع الإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل، مثلما اقترح رئيس بلادي، الرئيس حسني مبارك، واحترام ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

من هنا نطالب المجتمع الدولي ونحثه على إعطاء نظام التفتيش فرصته الكافية تحقيقا للأمن والسلام بهذه المنطقة التي طالت معاناتها ومآسيها.

إن الحرب ستكون عواقبها خطيرة، وسوف تعاني منها البشرية والعلاقات الدولية، مما يوجب على الجميع أن يعمل بجدية على تجنبها، حِقْنا للأرواح وحماية المصالح

والمبادئ السامية التي بنتها الإنسانية على حطام مأساة الحرب العالمية الثانية، مطالبين ألا تتكرر أبدا بعد ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): إننا نهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس ونعرب عن تقديرنا لكم على عقد هذا النقاش المفتوح عن مسألة ما زالت تشغل اهتمام المجلس مع الشعور بالقلق كما تشغل اهتمام المجتمع الدولي برمته. لقد تناول وفدي هذه المسألة قبل أسبوعين في المجلس ولذا، سأتكلم بإيجاز اليوم.

نحن ممتنون للسيد هانس بليكس والسيد محمد البرادعي، رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية على التوالي على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما في ٧ آذار/مارس بشأن التقدم المحرز في عمليات التفتيش منذ تقريريهما الأخيرين للمجلس. ويشير التقريران إلى إحراز تقدم في تعاون العراق مع أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وندرك جو التوتر المنذر بالشر بصورة متزايدة داخل المجلس بينما يحاول إيجاد طريقة للتعامل مع المسألة في المستقبل القريب. وفيما تدخل المناقشات مرحلة حاسمة، من المهم أن نؤكد أنه ينبغي أن ينصب تركيزنا على ضرورة كفالة نزع سلاح العراق دون اللجوء إلى القوة المسلحة بقدر ما يمكن. ومن الواضح أن ذلك يقتضي امتثال العراق الكامل والنشط والفوري لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) والقرارات السابقة. ولكنه يقتضي كذلك وحدة هدف قوية من جانب مجلس الأمن حتى لا تضعف مصداقية الأمم المتحدة.

ونعتقد أن طريق الحوار ينبغي أن يظل متمثلا في تنفيذ القرارات ذات الصلة للمجلس. ولا بد للعراق من أن يتعاون بصورة نشطة مع عملية التفتيش وأن يمتثل امتثالا تاما لهذه القرارات. وعلى المجتمع الدولي، بالطبع، أن يحقق توازنا بين هدف تحقيق امتثال العراق الكامل لقرارات الأمم المتحدة والوسائل المستخدمة للتوصل إلى تحقيق ذلك الهدف. ويمكن تحقيق هذا التوازن بصورة أفضل باتخاذ المجتمع الدولي لقرار جماعي من خلال الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى المثابرة في هذا الاتجاه بتحديد عتبات واضحة إذا اقتضت الضرورة. وإذا كان المزيد من الوقت وتحديد معايير أوضح سيساعدان عملية صنع القرار القائمة على الأمم المتحدة، فينبغي إعطاؤهما فرصة.

وقد دعت الهند باستمرار إلى إيجاد تسوية سلمية لمسألة العراق. وندرك كما تدرك الوفود الأخرى الخسائر البشرية والمادية التي لا يمكن إحصاؤها، والتي يمكن أن تلحقها الحرب على المنطقة وما وراءها. ونرى أنه ينبغي عدم اللجوء إلى القوة إلا كخيار أخير جدا لا يمكن تفاديه وإلا بإذن من مجلس الأمن. وقد دعونا إلى اتخاذ خطوات لضمان ألا تؤثر سلبا أي تدابير يتخذها المجلس على الحالة الإنسانية التي هي بالفعل بالغة الصعوبة. وينبغي للمجلس أن يراعي التخفيف من وطأة الحالة التي يعيشها الشعب العراقي. وأخيرا ينبغي أن تضمن الإجراءات التي يتخذها المجلس سيادة العراق وسلامة أراضيه.

وكما قلنا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، فإن ما يتخذه المجلس في هذا المنعطف من شأنه أن يمثل فترة حاسمة في طريقة تنظيم العلاقات بين الدول. وفي ذلك الوقت طالبنا بالاستكشاف النشط تحت إشراف الأمم المتحدة للبدائل المحتملة لتفادي اللجوء إلى العمل العسكري أو استخدام القوة. وشددنا على الحاجة إلى حماية مصالح بلدان المنطقة فضلا عن البلدان التي لديها مصالح حيوية في

المنطقة. ولا تزال هذه الاعتبارات قائمة اليوم لأنه لم يحدث تغيير يذكر في الوضع.

وإذا كان يتعين أن تحظى تصرفات المجلس بالشرعية، فلا بد من أن تصدر من هيئة موحدة وتتصرف بصورة مسؤولة لضمان امتثال النظام في العراق، وكفالة الاستقرار في المنطقة المجاورة مباشرة، وصون السلام والأمن الدولي في المنطقة برمتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عون (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أهنئكم على رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق في عملكم، كما يسعدني أن أشيد بسلفكم صاحب السعادة سفير جمهورية ألمانيا على الجهود الكبيرة التي بذلها خلال توليه رئاسة المجلس الشهر الماضي.

إننا نعاود وللمرة الثالثة خلال فترة وجيزة الجلوس في هذه القاعة التي تمثل الشرعية الدولية لمناقشة الأزمة العراقية، وهي أخطر أزمة يواجهها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة. كما أنها تشهد ولأول مرة منذ ذلك التاريخ ظهور إرادة واضحة للمجتمع الدولي ترفض الأسلوب الذي كان متبعا طوال هذه الفترة والمتمثل في فرض القرارات على هذا المجلس، وتسخيره كغطاء لأعمال تتناقض مع أهداف وأغراض الشرعية الدولية.

إن المجتمع الدولي الذي عبر بشكل واضح لا لبس فيه سواء عن طريق الدول والحكومات من خلال قمة عدم الانحياز، وقمة المؤتمر الإسلامي، وقمة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أو على مستوى الشعوب التي خرجت في مظاهرات عارمة وخاصة في أوروبا وأمريكا، لدليل على رفضه لأسلوب الحرب أو التهديد بها ضد شعب العراق. وذلك لأنه لم يجد في ذلك ما يقنعه، ويراها حربا غير عادلة ولا مبرر لها، خاصة في ضوء قبول العراق بدون قيد أو شرط ووفق إرادة سياسية واضحة من أعلى سلطة سياسية فيه بالقرار رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢)، والبدء في تطبيقه تطبيقا كاملا وما أبداه من تعاون فعال، وهو الأمر الذي أثبتته التقارير المقدمة من السيدين هانز بليكس رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ومحمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي أكدت في مجملها على أهمية جدوى استمرار عملية التفتيش وطالبوا المجلس بمنحهم المزيد من الوقت الذي قالوا بأنه ليس أسابيع أو سنوات بل هو شهور.

وفي هذه المناسبة أيضا، أود أن أشير إلى طلبنا من السيد بليكس الإسراع بتقديم قائمة بالمسائل المتبقية والمعلقة في مجال أسلحة الدمار الشامل في العراق، لما لذلك من أهمية منهجية لمعالجة هذه المسائل.

إننا نجد رغم هذه التطورات الإيجابية أن بعض الدول لا زالت تصر على المضي قدما تجاه الحرب وتستعجل بها، وتشن حملة إعلامية غير مبررة تحاول من خلالها قلب الحقائق، وإعطاء معلومات تبرر السير في هذا الاتجاه. وهي معلومات ثبت من خلال التفتيش عدم صحتها. كما أنها تتصرف خارج نطاق القانون الدولي عندما تعلن أنها ترغب في تغيير النظام في العراق، وهو ما لم ينص عليه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). كما أن نفس القرار لم يحدد مدة زمنية معينة لإنهاء عملية الرصد والتفتيش طالما أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى تجريد العراق من أسلحة التدمير الشامل بطريقة سلمية.

إن وقوف المجتمع الدولي هذه المرة وبحزم في وجه الخروج عن الشرعية الدولية يعد عملا تاريخيا، ونقطة فاصلة

في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. وإننا في هذا الخصوص نعبر عن تقديرنا للدول الأعضاء في مجلس الأمن التي رفضت الابتزاز والتهديد من أجل الانصياع للأوامر التي اعتادت بعض الدول على إصدارها لهذا المجلس كلما أرادت غطاء شرعيا لتصرفاتها الهادفة للحفاظ على مصالحها ومصالح بعض حلفائها السياسية والاقتصادية، ولو على حساب تدمير ومعاناة شعوب أخرى صغيرة. وإننا على يقين بأن التاريخ والمجتمع الدولي سوف لن ينسى لهذه الدول هذه الوقفة الشجاعة والصادقة من أجل تكريس الشرعية الدولية وتسخيرها لخدمة أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن بلادي إذ تؤكد بقوة على ما تضمنته قرارات قمة عدم الانحياز بكوالالمبور وقمة المؤتمر الإسلامي والقمة العربية وما صدر عن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن العراق، فإنها ترفض بشدة اللجوء إلى الحرب كخيار لنزع الأسلحة العراقية المحظورة، وتحذر مما سيترتب على هذه الحرب في حالة اندلاعها من مآس وآلام إنسانية لكافة أطرافها وما يترتب على ذلك من تداعيات وإسهام في اتساع دائرة العنف والإرهاب وعدم الاستقرار ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في جميع أنحاء العالم دون تمييز.

وسيكون لها آثارا سلبية تهدد قوة وتماسك التحالف الدولي الذي تم بناءه من أجل محاربة الإرهاب في العالم. وإن إصرار البعض على المضي قدما تجاه الحرب حتى بدون تفويض من مجلس الأمن سيكون سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة منذ إنشائها، ستترتب عنها آثار وانعكاسات سلبية قد تهدد استمرار بقاء هذه المؤسسة الدولية الهامة التي حافظت على السلم والأمن الدوليين طيلة العقود الخمس الماضية.

وفي الختام، إننا واثقون من أن تعزيز السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفي المناطق المجاورة لها لن يتم إلا من خلال تسوية شاملة وعادلة لكافة القضايا والمشاكل العالقة من خلال استعمال العقل الذي ميز الله به الإنسان عن سائر المخلوقات، ونبذ استعمال القوة، والتخلي بإرادة تامة عن كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل وجعل المنطقة منطقة خالية منها من خلال إجراءات وترتيبات دولية فعالة ودون تمييز أو استثناء لأي طرف كان، وإعطاء الشعب الفلسطيني كامل حقوقه وإنشاء دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، والانسحاب من كافة الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ودعم كافة جهود التفتيش والمفتشين التي حققت نجاحا لم يستطع أي أحد أن ينكره في نزع الأسلحة المحظورة في العراق بالطرق السلمية ومن ثم العمل على الرفع الفوري للحظر الذي فرض عليه منذ عام ١٩٩١.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم سيدي، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وفي الإعراب عن التقدير لسلفكم وفي شكركم على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا، والذي يعكس وجهات نظر حركة بلدان عدم الانحياز.

كما أود أن أشكر مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، الذين يعملون تحت القيادة الماهرة للسيد هانس بليكس والسيد محمد البرادعي لما يبدونه من كفاءة مهنية وللتقارير الشاملة التي قدموها حتى الآن إلى مجلس الأمن.

ويدل القرار الإجماعي الذي اتخذه مجلس الأمن بنشر مفتشي الأسلحة الدوليين في العراق على أن المجتمع الدولي، ممثلا بهذا المجلس، قد تمكن من العمل معا من أجل تحقيق هدف مشترك. وتتصل إشارة الاستفهام التي تطل علينا حاليا بسبب الإصرار قبل الأوان على إجهاض السبيل الذي سلكه مجلس الأمن بكل حكمة. ففي وقت يوصي فيه كبير المفتشين بإعطائهم وقتا قصيرا نسبيا لإنجاز العمل الذي عهد به المجلس إليهم، يتمثل السؤال المتواصل للمجتمع الدولي في سبب الإصرار على الاندفاع إلى الحرب.

صحيح أنه كان ينبغي ألا يطول نزع سلاح العراق على مدى ١٢ عاما. وصحيح أيضا أنه كان ينبغي للحكومة العراقية أن تفي بالتزاماتها في وقت أبكر. ويعتبر تعاون العراق المتقطع السبب الرئيسي — أو على الأقل الذريعة الرئيسية — للأزمة الراهنة. وإننا باعتبارنا ضحية لإحدى الحربين العدوانيتين، والضحية الرئيسية لإيواء الإرهاب والدولة الوحيدة الضحية لأسلحة الدمار الشامل، نفهم بكل تأكيد شعور المجتمع الدولي بالإحباط. وإننا فوق ذلك، كبلد عانى خلال عقدين بصورة مباشرة نتيجة للحرب، ويواجه العواقب الهائلة التي ستنجم عن حرب أخرى، نعلم أن حربا أخرى في منطقة الخليج الفارسي ليست أمرا ينبغي اللجوء إليه بسهولة وسرعة. فالخطأ لا يصلحه خطأ آخر. وعندما يتعلق الأمر بحرب مدمرة سيموت فيها بلا شك آلاف مؤلفة من المدنيين العراقيين الأبرياء، لن يكون من المقبول أخلاقيا أو سياسيا تغليب اعتبارات مثل الطقس الحار والليالي غير القمرية ومعاناة القوات من الإجهاد وما إلى ذلك.

وأظن أنني لست بحاجة إلى أن أُذَكِّر بمدى أهمية القضية التي نحن بصددها. فنحن جميعا لدينا فكرة عن حجم الكارثة غير المسبوقة التي قد تؤدي إليها حرب محتملة. فالأزمة الإنسانية في العراق وفي البلدان المجاورة قد تتخذ أبعادا مأساوية. كما أن خطر تفتيت العراق وانعدام الاستقرار في المنطقة قائم إلى حد كبير. ولا يمكن إنكار حقيقة أن التطرف سيكون أكبر المستفيدين من الحرب. وثمة بوادر تثير القلق بأن حق الشعب العراقي في تقرير المصير قد يكون بين أولى خسائر الحرب المحتملة. ولا يمكن للشعب العراقي أو المجتمع الدولي أن يقبلا أي انتهاك لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة واستقلالها، بغض النظر عما قد يزعمه البعض عن قِصَر أمد هذا الانتهاك في البداية.

وفضلا عن ذلك، فقد تجاوز الأمر العراق بالفعل. والاندفاع نحو الحرب قد وضع النظام الدولي القائم على شفا خطر شديد. والاغتباط لتخيل عالم ما بعد الأمم المتحدة، كما فعل أحد المعلقين المتشددين أمس، هو شعور بعيد عن المسؤولية تماما. ونحن نؤيد تماما التحذير الذي وجهه الأمين العام أمس، ومرة أخرى اليوم في مقالته المتعمقة في صحيفة وول ستريت جورنال. وبالمثل، فإن حكومتي تشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات السافرة الجارية لتقويض منظومة الأمم المتحدة والإنجازات التي حققتها البشرية على مدى فترة طويلة من الزمن من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على سيادة القانون على الصعيد الدولي.

وفي إطار أي سيناريو واقعي، إذ أن جميع السيناريوهات قد ترقى إلى مصاف الكابوس الفعلي، ينبغي اقتناص أي فرصة مهما بدت ضئيلة. فالحرب حل يعوزه الإدراك على نحو خطير، لا سيما بعد أن توفرت بالفعل الاقتراحات والأفكار الإبداعية لتعزيز عمليات التفتيش، وتحديد أهداف واضحة، وتبديد الهواجس الإقليمية والدولية إزاء سلوك العراق، وضمان حق الشعب العراقي في تقرير المصير، مع تجنيب المنطقة ويلات حرب أخرى والحفاظ على سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومة العراقية في المقام الأول أن تتخذ خطوات لا رجعة فيها لكي تطمئن جيرانها والمجتمع الدولي إلى أنها ترغب بصدق في العيش في سلام وأنها ستنفذ بالكامل جميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المختلفة، بدءا بمواصلة التعاون الإيجابي مع مفتشي الأسلحة وتوسيع نطاق هذا التعاون.

وبينما يتفق أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومة بلادي، بشأن ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا، فإن الاندفاع نحو الحرب يقوض بوضوح شديد الزخم الذي تحقق من أجل الوصول بهذه الأزمة إلى خاتمة ناجحة. ومن شأن الانقسام والتوتر اللذين يثيرهما هذا الاندفاع أن يصرف الرأي العام العالمي والأغلبية الساحقة من الحكومات، الأمر الذي يثير شكوكا خطيرة بشأن النوايا التي تتستر خلف هذا الاندفاع. والأسباب المختلفة، والمتضاربة في بعض الأحيان، التي يُتذرع بها في تبرير اللجوء بشكل مبكر إلى العمل العسكري لا يمكن إلا أن تقوي من الشكوك. وتلك طبقة جديدة من الشكوك تضاف إلى الطبقات السابقة الناجمة عن الانتقائية في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما بشأن فلسطين، ومعاهدات عدم الانتشار، وبصورة أكثر تحديدا فيما يتعلق بإسرائيل. والسماح لمجلس الأمن بأن تكون له الكلمة الفصل في الوصول بالأزمة الحالية إلى خاتمة ناجحة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، سيكون دون شك خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أكرر الكلمات التي قلتها أمس لحسن حظي معبرا عن التهنئة لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، فضلا عن الإعراب عن تقدير استراليا للإدارة الحكيمة التي نعرف أنكم ستقودون بها أعمال المجلس في هذه الفترة الحاسمة.

إننا نعيش لحظة تاريخية بالنسبة للمجلس والأمن الدولي. إن هيكل السلم والأمن الدوليين، الذي استثمرنا فيه – جميعا – الكثير خلال الأعوام الخمسين الماضية، معرض الآن للخطر. فقرارات المجلس إما أن تعزز هذا الهيكل أو تؤدي إلى تقويضه على نحو خطير. وأعضاء هذه الهيئة يتحملون مسؤولية جسيمة لضمان نزع أسلحة العراق واستمرار الأهمية التي يحظى بها مجلس الأمن في الشؤون العالمية.

وبعد أربعة أشهر من اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لا ترى استراليا أن العراق قد أبدى تغييرا في موقفه بما يؤدي إلى نزع سلاحه بالكامل وبصورة يمكن التحقق منها. كما أن السيد بليكس لم يتمكن في تقريره إلى هذه الهيئة في ٧ آذار/مارس من القول بأن العراق قد اضطلع بالقرار الأساسي لنزع أسلحته. وفي حقيقة الأمر، لم يكن بوسع أحد، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يصف تعاون العراق بأنه فوري وغير مشروط وإيجابي.

ولذا، نعتقد أن العراق قد قصَّر في تلبية مقتضيات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وتصرفات العراق حتى الآن لا تسمح باستخلاص أي استنتاج آخر. ويتمثل السؤال الرئيسي بالنسبة للمجلس، بوصفه الأداة الأساسية المتعددة الأطراف للسلم والأمن الدوليين، فيما سيفعله إزاء هذا الوضع. فهل سيقبل بالخطوات الصغيرة المتأخرة التي اتخذها العراق ويعتبرها مناسبة؟ نعتقد أنه ينبغي ألا يفعل ذلك.

وبدء تدمير قذائف الصمود ٢ ليس سببا للتخلي عن الضغوط على العراق لنزع أسلحته. إذ أن تطوير قذائف يتجاوز مداها ١٥٠ كيلومترا أمر ما كان ينبغي للعراق أن يقدم عليه أبدا، في المقام الأول. فهذا أمر تحظره هذه الهيئة ذاتها. كما أن اكتشاف العراق المتأخر للقنابل من طراز ر - ٤٠٠ يثير التساؤلات عن أسباب تمكنه من اكتشاف الأسلحة فجأة. وثمة تطورات أخرى، مثل تسليم بعض الوثائق، تذكرنا بالأساليب المألوفة للعراق لمحاولة إرضاء المجتمع الدولي، بدلا من إبداء بوادر تعاون حقيقي.

إن تلك الخطوات المترددة إنما جاءت نتيجة ضغوط هائلة على العراق بفعل حشد القوات العسكرية في المنطقة. وحتى هذا الحد الأدنى من التعاون سيتوقف إذا زال الضغط. وقد شهدنا ذلك النمط من قبل، وسنشهده مرة أخرى بلا شك ما لم يوحد مجلس الأمن صفوفه ويعمل بشكل حاسم.

والمسألة هنا أن المجتمع الدولي لم يطالب العراق بأن يبدي تعاونه شيئا فشيئا. بل إن المجتمع الدولي قد طالب بنزع سلاح العراق بصورة غير مشروطة ويمكن للمفتشين أن يتحققوا منها. ولم يسو من المسائل المعلقة غير القليل جدا بينما بقي الكثير منها بغير حل. وما زلنا لا نعرف ماذا فعل العراق بـ ٥٠٠ ٦ قذيفة كيميائية، ذات قدرة على احتواء ٠٠٠ ١ طن من العوامل الكيميائية، و ٥٠٠ ٨ لتر من الجمرة الخبيثة، و٦٥٠ كيلوغراما من وسائط نمو البكتيريا، يمكن أن تستخدم لإنتاج ٠٠٠ ٥ لتر من الجمرة الخبيثة، و ٣٦٠ طنا من العوامل الكيميائية، و ١,٥ طن من مادة في إكس و ٠٠٠ ٣ طن من السلائف الكيميائية. وبدون تعاون كامل من العراق، لا يمكن تسوية أي من هذه المسائل ولا غيرها بصورة كافية. ولن يتمكن المفتشون البتة من القيام بعملهم على النحو الواجب. لقد حان الوقت لأن يعترف كل أعضاء المجلس بذلك. إن إعطاء المفتشين مزيدا من الوقت، أو منحهم قدرات إضافية لن يعني شيئا ما لم يتعاون العراق تعاونا حقيقيا.

إن لنا جميعا مصلحة أساسية في تعزيز هيكل الأمن الدولي. ونريد إعادة تنشيط مجلس الأمن، لا أن يتم تهميشه من جراء الوضع الذي يواجهه. وتفادي القرار أو تأخيره سيقوض ذلك الغرض.

ولا بد لمجلس الأمن من التسليم بأن تغييراً قد طرأ على الأخطار التي تتهدد الأمن الدولي. وعليه أن يتصدى للبلاء المتمثل في الإرهاب الدولي الذي لا يعرف حدوداً ولخطر الاتجار غير المشروع بالمواد المحظورة وذات الاستخدام المزدوج. ومما يزيد خطر الإرهاب سوءاً إمكانية حصول الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ولهذا السبب فإن على مجلس الأمن أن يواجه هذا الخطر بصفة عاجلة وذلك بنزع سلاح الدول التي تصنع تلك الأسلحة وتتحدى المعايير الدولية لعدم الانتشار. ذلك أن تقاعسه عن ذلك لن يؤدي فقط لتفاقم الخطر الماثل، بل يوجد سابقة سوف نندم جميعاً لها.

فإقامة عالم أكثر أمناً وترسيخ نظام عدم الانتشار الموجود لدينا تقتضي الإصرار. ويجب أن يعني مجلس الأمن ما يقول، وأن تفي البلدان بالتزاماتها. وقد أعرب المجلس عن إصراره حين قرر أن يمنح العراق فرصة أخيرة بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وذلك في القرار الثامن عشر الذي يتخذه إزاء هذه المسألة. ولم يغتنم العراق تلك الفرصة. غير أن أفضل أمل وربما آخر أمل في التوصل إلى حل سلمي، حتى في هذه اللحظة، يتمثل في أن يبعث مجلس الأمن برسالة واضحة إلى العراق من خلال قرار جديد بأن ينزع سلاحه نزعاً كاملاً.

وقد خاطب الأمين العام الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي، وحث العراق على الامتثال

لالتزاماته، مؤكداً أن على مجلس الأمن أن يواجه مسؤولياته في حالة مواصلة العراق تحديه. وها قد مرت ستة أشهر. ولم يمتثل العراق لالتزاماته. وقد حان الوقت لأن يواجه المجلس مسؤولياته، على ما في ذلك من صعوبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل استراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أجتذب اهتمام الأعضاء إلى أنه ما زال على قائمتي ٤٢ متكلماً. إذ لم نتمكن من الاستماع لأكثر من ١١ متكلماً بعد ساعتين من المناقشات. وآمل أن نستطيع الاستماع إلى أقصى عدد من المتكلمين هذا المساء حتى يتسنى لنا الاختتام في وقت مبكر قليلاً غداً. وأجدد الرجاء الذي أعربت عنه في البداية، وهو أني أود ألا تتجاوز مدة البيان سبع دقائق. وأشكر الأعضاء على تفهمهم.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل كندا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيدي الرئيس على الدعوة لعقد هذه الجلسة الهامة. فمن المناسب تماماً أن يجتمع أعضاء مجلس الأمن اليوم مع ممثلي الجانب الأكبر من أعضاء الأمم المتحدة. وتصعب المبالغة في تقدير ما تعنيه مداولات المجلس اليوم بالنسبة لكافة الدول المجتمعة في هذه القاعة. فمصير السلام والحرب في الميزان.

وقد علقت الشعوب التي نمثلها آمالها على نزاهة هذه المؤسسة ونفعها. وهي تعتمد على ما تتمتع به من حكمة وتجربة وإصرار، وفوق كل شيء على استعدادها لأن تقرر باسم هذه الشعوب، على نحو إنساني، رداً على التحدي الذي يشكله العراق. ولذلك فإننا ندعو المجلس باسمها إلى أن يفي بالتزاماته الخطيرة حيالها، وأن يدرس جميع الحلول التوفيقية وجميع الإمكانيات، وألا يدخر وسعاً في تسوية هذه المسألة على نحو متضافر.

(تكلم بالانكليزية)

وتتمثل أول خطوة صوب استعادة الوحدة التي لا غنى عنها للنجاح في التسليم بأن كلا الجانبين متمسك بموقفه على أساس من اعتقاد وطيد وأن كليهما لديه حجج صالحة.

فعملية التفتيش المفتوحة من شأنها أن تخفف الضغط الواقع على العراق لكي يترع سلاحه. ولا يترك السجل أي شك في أن السلطات العراقية لم تبدأ في التعاون إلا لأنها تواجه ضغطاً خارجياً ثقيل الوطأة، بما في ذلك حشد القوة العسكرية الذي لا غنى عنه من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا وغيرها، واستعداد المجتمع الدولي لدعم الدبلوماسية بالقوة عند الاقتضاء.

غير أن تقصير أمد عملية التفتيش من ناحية أخرى من شأنه أن يولد الشكوك فيما إذا كانت الحرب هي فعلاً الملاذ الأخير. وفي اتخاذ إجراء عسكري بدون تكليف من مجلس الأمن في هذه الحالة مجازفة بتقويض الاحترام للقانون الدولي وإثارة للشكوك في قابلية هذه الهيئة البالغة الأهمية للاستمرار في المستقبل، وفي سلطتها وفعاليتها.

ومن دواعي الأسف أن انقسام المجلس قد اجتذب تركيز العالم بعيداً عن مسألة نزع سلاح العراق الحاسمة ونقله بدلاً من ذلك إلى التنافس الدبلوماسي. ولا يصب ذلك إلا في مصلحة صدام حسين.

وفي ١٨ شباط/فبراير، اقترحت حكومة كندا مجموعة من الأفكار لرأب هذا الانقسام المدمر للغاية. فاقترحنا أن يقوم مفتشو الأسلحة بتحديد مهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية وترتيب أولوياتها وتحديد موعد نهائي لاضطلاع العراق بتنفيذها. ونتفق مع السيد بليكس في أن

نزع السلاح والتحقق لا يمكن إنجازهما في لحظة قصيرة، رغم أن التعاون من جانب العراق يجب أن يكون فورياً واستباقيا. إذ يحتاج الأمر إلى مزيد من الوقت لكي يؤدي المفتشون المهمة التي أسندها هذه الهيئة إليهم حتى يمكن لنا جميعاً أن نحكم على مدى تجاوز العراق العملية إلى الجوهر في تعاونه. بيد أن إتاحة مزيد من الوقت لأعمال التفتيش لن يفيد ما لم ينفذ العراق القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) والقرارات السابقة، وهذا يعني تحديد موعد نهائي.

وقد أحرز بعض التقدم الذي لا يمكن إنكاره، بما في ذلك فيما يتعلق بالملف النووي، منذ اجتمع المجلس آخر مرة مع عموم الأعضاء لمناقشة الحالة في العراق. فشهدنا أمثلة مشجعة على نزع السلاح بشكل فعلي، ولا سيما فيما يتعلق بمخزونات القذائف. ويواصل مفتشو الأمم المتحدة التحقق من تدمير القذائف المحظورة، والعمل جارٍ على استخراج الذخائر المدفونة، وبدأ إجراء مقابلات بشروط المفتشين، كما أن الوصول دون عائق وبشكل فوري إلى أي من المواقع دون استثناء هو الآن مسألة مفروغ منها، ولم يُعثر على مواد نووية، ويبدو أنه لم يجر إحياء لأي برامج للأسلحة النووية.

ولكننا شهدنا أيضاً بوادر على عودة العراق إلى مسلكه القديم، وأثار قلقنا أن العراق لم يفعل أكثر مما فعل وفي وقت أسرع بكثير. وإن لم يكن لدى العراق ما يخفيه، فليس لديه ما يخشاه من تيسير اللقاءات الخاصة خارج العراق بين علمائه ومسؤوليه وبين مفتشي الأسلحة. وما زلنا لا نملك الإجابات التي لا بد لنا منها على الأسئلة الحاسمة عن إنتاج العراق السابق للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتدميرها، وعن قدراته المتبقية والبرامج التي يحتمل وجودها حالياً. ولم نر بعد الأدلة المقنعة لنا على أن العراق لم يعد يمتلك أو يعتزم العودة إلى اقتناء أسلحة الدمار الشامل، وما زلنا نخشى أن يكون العكس هو الصحيح.

وترى حكومة كندا أن توجيه رسالة واضحة وعاجلة بشكل مطلق يلزم توجيهها من المجلس إلى حكومة العراق بشأن المطلوب منها وموعده.

أولاً، نرى أن يُطلب إلى القيادة العراقية أن توجه علانية جميع مستويات الحكومة العراقية لاتخاذ كافة قرارات نزع السلاح الضرورية، لصالح الشعب العراقي والمنطقة. وما برح صدام حسين ينأى بنفسه عن عملية نزع السلاح، في ما يشبه الازدراء لقرارات المجلس. ولا يمكن أن يستمر ذلك إذا كان لنا أن نصدق تأكيدات العراق لتعاونه.

ثانياً، ينبغي أن يطلب المجلس إلى السيد بليكس أن يعرض برنامجاً للعمل بشكل عاجل، في غضون هذا الأسبوع، يتضمن قائمة بمهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية التي يجب على حكومة العراق أن تؤديها.

على السيد بليكس أن يحدد الأولويات بين هذه المهام، لا سيما أولويات الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وخاصة فيما يتصل بكميات الأنثراكس، والتخلص من العامل VX والأدلة المتعلقة بقذائف وقنابل الأسلحة الكيميائية والأسلحة والذخائر البيولوجية والكيميائية الأخرى. وعليه أيضا أن يحدد الخطوات العاجلة والحتمية المطلوبة من حكومة العراق من أجل تنفيذ هذه المهام.

ثالثا، من البديهي، في الوقت نفسه، أنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح والتحقق بشكل فوري. ولذلك، نعتقد أن المجلس يجب أن يحدد موعد نهائي للعراق مدته ثلاثة أسابيع لكي يبين بشكل قاطع أنه يقوم بتنفيذ هذه المهام وأنه يتعاون جديا وبالفعل على نزع السلاح الحقيقي من حيث الجوهر وليس بالنسبة للإجراءات فقط.

رابعا، من أجل مواصلة الضغط على العراق، يجب أن ينظر المجلس في الإذن للدول الأعضاء، الآن، باستخدام جميع الوسائل اللازمة لغرض الامتثال، في نهاية المطاف،

ما لم يخلص على أساس تقارير المفتشين الجارية أن حكومة العراق تمتثل.

ونحن مقتنعون أنه تم احتواء العراق إلى حد كبير وأن نزع سلاح العراق إذا تعاون يمكن تحقيقه دون إطلاق طلقة واحدة.

وإذا وجد مجلس الأمن، بحلول الموعد النهائي، أن حكومة العراق تتعاون بشكل كامل ونشط مع المفتشين وأنها تترع سلاحها أو تتقيد بخلاف ذلك بقرارات الأمم المتحدة، يمكن تحديد موعد نهائي آخر. وهذه المواعيد النهائية يمكن تكرارها إلى أن تتحقق أهداف نزع السلاح الواردة في القرارين ١٤٤١ (٢٠٠٢) و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ويكون لدينا جميعا ثقة بجدوى الرصد والتحقق الجاريين والمعززين.

وفي الختام، لا بد من إقامة نظام مستمر للرصد والتفتيش بعد التحقق من نزع السلاح بغية إتاحة الثقة للمجتمع الدولي وإنذاره فورا إذا سعت حكومة العراق إلى استئناف برامج الأسلحة المحظورة.

إن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بلغا منعطفا.

إن قرار المجلس بشأن العراق لن يؤثر فقط على أرواح ورفاه الشعب العراقي وجيرانه، بل سيؤثر أيضا على الاستقرار الإقليمي وعلى أمننا جميعا.

إن كندا، حكومة وشعبا، تنشد حلا سلميا لهذه الأزمة. ونحن مثل الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة نعارض التداخل العسكري إلا كآخر دواء.

ونفهم التحدي الذي يواجهه المجلس. ولا نطلب إلا ألا تدخر جهدا للاتحاد لمواجهة هذا التحدي الحاسم ولضمان ألا تبقى حكومة العراق خطرا يهدد الدول المجاورة والسلام والأمن الدوليين.

وقراركم سيحدد ما إذا كانت شعوب البلدان الممثلة في هذه القاعة ستكون لها ما يبرر إيمانها بما وعدت به الأفكار التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

ندعو المجلس إلى أن يجد الحكمة والإرادة ليضمن خروج الأمم المتحدة من هذه الأزمة معززة، لا ضعيفة، كيما يمكنها، باقتباس السطر الأول من الميثاق ”أن تنقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب“ وهو أهم أغراضها.

ومن جهتنا، فإن كندا حكومة وشعبا، ستؤيد ما يخلص إليه مفتشو الأسلحة وستحترم قرارات المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل سويسرا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستاهلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على تولي رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس وأتمنى لكم كل نجاح في عملكم. أود أيضا أن أشكر سعادة السفير بلويغو على ما قام به من عمل ممتاز في الشهر الماضي.

لقد أحاطت سويسرا علما بتقريري السيد بليكس والسيد البرادعي في الجلسة العامة لمجلس الأمن المعقودة في ٧ آذار/مارس. ويمكن أن نخلص من هذا التقرير المرحلي بأنه بالرغم من الثغرات التي لا سبيل إلى إنكارها فيما يتصل بالتعاون بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة، فقد سُجل تقدم حقيقي مؤخرا في مجال التعرف على الأسلحة المحظورة التي يملكها العراق وتدميرها.

وتمثل عملية تدمير صواريخ الصمود ٢، التي بدأت توا، تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش نتيجة ملموسة للضغط الدبلوماسي والعسكري الممارس حاليا على الحكومة العراقية. وتلاحظ سويسرا،

بالإضافة إلى ذلك، أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تملك، في الوقت الحالي، معلومات دامغة تشير إلى استمرار العراق في امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو في إنتاجها.

وفيما يتصل بأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) التي تظل تحكم جزء لا يستهان به من عمل المفتشين، ترحب سويسرا باقتراح المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بتقديم إلى مجلس الأمن، في حدود فترة وجيزة، قائمة بجميع المسائل المعلقة المتصلة بترع السلاح، بالإضافة إلى برنامج عمل يهدف إلى تحقيق أهداف قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، في إطار زمني معقول.

وفي الظروف الحالية – بمعنى طالما رأى خبراء الأمم المتحدة أن عمليات التفتيش تحقق نتائج – ترى سويسرا ضرورة أن تمنح الأولوية لترع سلاح العراق بالطرق السلمية.

وفي هذه المرحلة، لا تستطيع سويسرا إلا تأييد المبادرات الرامية إلى منح مهلة معقولة لمفتش لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي يتموا عمل التفتيش والتحقق وتدمير الأسلحة المحظورة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

فإذا فشلت كافة المحاولات المبذولة لترع سلاح العراق بالطرق السلمية، تدعو سويسرا أعضاء مجلس الأمن إلى الحرص على أن يشمل أي قرار يتخذ على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مطلب لا تحفظ فيه لجميع الأطراف في أي صراع محتمل باحترام القانون الإنساني الدولي وبضمان احترامه.

وبالإضافة إلى ذلك، تذكر سويسرا باهتمامها الفائق بالأبعاد الإنسانية للأزمة التي يعيشها الشعب العراقي منذ ١٢ سنة. وتعرب من جديد عن قلقها إزاء الآثار المدمرة للصراع المسلح المحتمل، خاصة على الصعيدين الإنساني والاجتماعي. فاعتماد حوالي ٦٠ في المائة من الشعب العراقي على توزيع الأغذية والمستلزمات الطبية من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء والحالة المعنوية والبدنية المقلقة لملايين العراقيين وخاصة النساء والأطفال والمسنين؛ والحالة السيئة للهياكل الأساسية الطبية والمتعلقة بالمرافق الصحية في العراق، كل هذه العناصر تحبذ استمرار عمليات التفتيش وتعزيزها لتحقيق نزع سلاح العراق بالطرق السلمية.

وأخيرا، تكرر سويسرا بشكل قوي دعوتها للسلطات العراقية بالتعاون الكامل والنشط وغير المشروط مع مفتشي الأمم المتحدة. وحيث أن عمليات التفتيش هذه لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، فإن الالتزام الحازم والفوري للعراق لا بد منه لإلقاء الضوء على الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها فيما يتصل بترع السلاح، في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سويسرا على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سينغيزو (تركيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، أود أن أهنئكم على تولي غينيا رئاسة مجلس الأمن في هذا المنعطف المهم، وأن أتمنى لكم كل النجاح في هذه المهمة الكبيرة. ونعرب عن تقديرنا لسلفكم، الرئاسة الألمانية، على اختتام مهمتها بعناية وكد في مرحلة حرجة بنفس القدر.

ويسر تركيا أن تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى فإن تركيا، ولعدة أسباب، سواء كان لنهجنا المبدئي حيال الأزمة الجارية بوصفنا جارا للعراق، أو للتصويت

الذي أجراه البرلمان التركي، ما فتئت تتصدر الأنباء خلال الأسابيع الثلاثة منذ أن اجتمعنا لآخر مرة في هذه القاعة. وهذا هو سبب اغتنامنا لهذه الفرصة لكي نجدد تأكيد الاعتبارات الأساسية التي ما زالت تقف وراء إجرائنا المدروس في هذه اللحظة، ولنوضح، في نفس الوقت، بعض التكهنات التي دارت في الفترة الأخيرة.

وقبل أن أفعل ذلك، أود أولا القول إن تركيا تتفهم الصعوبات الكثيرة التي يواجهها السيد بليكس والسيد البرادعي إلى جانب التعقيدات الفعلية التي يتعين عليهما معالجتها بينما هما يفيان بولايتهما. وفي الحقيقة أحرز تقدم كبير في عملية التفتيش بعد ١٨ شباط/فبراير عندما تكلمنا لآخر مرة في هذا المجلس. غير أننا نلاحظ بشعور من الفزع والقلق، أن العراق، حتى في هذه الساعة، لم يُبد التعاون الكامل والفوري والنشط وغير المشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. والمؤسف أن الطريق الذي اختار العراق أن يسلكه - وهو ساخط بدلا من أن يكون متعاونا - يمثل جوهر الصعوبات الحالية التي تواجه المجلس، مهددا وحدته الحيوية في هذا الوقت الحرج.

ومهما بدت الصعوبات التي تحول دون توصل المجلس إلى موقف موحد، فإننا نناشد الأعضاء مرة أخرى الاعتراف بأن التماسك في هذا المجلس لن يخدم شرعية أي إجراء قد ينجم عن هذه المداولات فحسب، وإنما سيعزز مصداقية الأمم المتحدة. وتماسك المجلس سيكفل أن يكون صوت القرارات التي تتخذها هذه الهيئة عاليا ومسموعا في كل جزء من العالم. ولا بد للدبلوماسية أن تبذل أقصى ما يمكنها في هذه اللحظة الحرجة جدا.

وما فتئت تركيا تسعى بإخلاص إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة الحالية التي يسببها عدم امتثال العراق للكثير من القرارات ذات الصلة التي اتخذها هذا المجلس خلال فترة لا تقل عن إثني عشر عاما. وفي واقع الأمر، بذلت تركيا كل ما في وسعها من أجل أن تسود الحكمة وبُعد النظر. وبالفعل، لدينا كل الأسباب التي تجعلنا نسعى لتحقيق نتيجة سلمية، بوصفنا بلدا مجاورا شعر بالتأثير الضار لعدم الاستقرار في منطقتنا، لا سيما بعد حرب الخليج.

غير أنه ولنفس الأسباب تماما - أي نظرا لحقيقة أننا بلد مجاور للعراق، مقدر له أن يسعى من أجل الصداقة والتعاون مع شعبه - ظللنا نتخذ تدابير وقائية موجهة نحو تقليل وتخفيف الآثار السلبية الكثيرة لنزاع مسلح يلوح في الأفق. ومن المفهوم أن لدينا الكثير من الشواغل التي ما زالت تحتل موقع الصدارة في أذهاننا. وهي متعددة في طبيعتها وتنشأ عن عدد من الاعتبارات الجيواستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، وكلها تقوم على أساس تجربة معاشة وحقيقية. وينبغي ألا يتوقع منا أن نترك هذه الأمور تلتهب ونفترض أنها ستسوي واقعها بطريقة ما. وهذه مسائل لا يمكن التعامل معها، على الأقل من جانبنا، بوصفها مجرد نتائج مختلفة لسيناريوهات مختلفة. ونحن لسنا بالقرب من منطقة الصراع فحسب - وإنما نحن جنبا إلى جنب معها. ولذلك، لا يمكننا بسهولة أن نتقبل أي نتيجة مهما كانت.

وبالمثل، فإن عرض هذه الاعتبارات المتعددة خارج سياقها الحقيقي، وإبراز صورة تركيا وكأنها تساوم على السعر وكأن هذا الأمر شأن مالي، هو ظلم فادح لبلد وشعبه ما فتئا يمثلان قلعة للاستقرار في تلك المنطقة. إن هؤلاء العابثين في جميع أنحاء العالم الذين فعلوا ذلك قللوا في الواقع من أنفسهم ومن حججهم، لكن تركيا ارتفعت مرة أخرى إلى الصدارة في ألوانها الحقيقية.

وفي السياق الذي حاولت وصفه، طلبت تركيا قاطعة في إعلانها للمبادئ التي ترشدنا فيما يتعلق بالعراق

خلال هذه الأوقات العسيرة. ونحن ننتهج سياسة شفافة ومفتوحة وما فتئنا نكرر توضيح المبادئ الأساسية لسياستنا، والتي نواصل حمايتها. وأود أن أجدد تأكيدها مرة أخرى لهذه الهيئة.

أولا، ينبغي المحافظة على سلامة حرمة أراضي العراق وسيادته الوطنية ووحدته السياسية. ثانيا، ينبغي أن يقرر مستقبل العراق الشعب العراقي بأكمله وليس بعضه. ثالثا، الثروات الطبيعية للعراق ملك للعراق وللشعب العراقي بأسره - ومرة أخرى، ليست ملكا لبعضه. هذه هي المبادئ الأساسية التي سنستمر في الدفاع عنها.

وبسبب تقيدنا الصريح بهذه المبادئ أقول هذا اليوم هنا: ليس لدينا جدول أعمال خفي. كذلك يمكنني أن أقول هذا: بما أنه ليس لدينا شيء نخفيه، نود ألا نرى الآخرين يخفون أي شيء عنا. وبسبب تمسكنا بهذه المبادئ فإننا نقف ضد أية محاولات لفرض الأمر الواقع أو أية إجراءات قد تعوق أو تتناقض مع بزوغ العملية الديمقراطية المطلوبة في العراق. وينبغي ألا يحكم مسبقا على العملية الديمقراطية التي تحميها هذه المبادئ وتجسدها في نفس الوقت. وبسبب هذه المبادئ مرة أخرى يمكنني القول إن أي قرار يتوصل إليه الشعب العراقي مقبول لتركيا ما دام يتم التوصل إليه بالسبل الديمقراطية ومن خلال مشاركة الجميع.

وبصفة خاصة ينبغي أن أوضح أن تركيا لا تنوي عزل الأكراد الذين يعيشون في شمال العراق. نحن ننعم معهم بالعديد من الروابط الإنسانية، بما في ذلك صلة القرابة والتاريخ. ولقد حققنا حكمة مشتركة وقيّما أخلاقية وثقافية. وظللنا نعيش معا لفترة ١٠٠٠ عام. والعار للعراقيين الذين يصلّون من أجل انتشار العداوة اعتقادا منهم أن مثل هذا الصراع الشامل سيخدم مخططاهم الضيقة. أود أن أقول هذا: حتى عندما كان الإرهاب متفشيا في تركيا، أظهر الأتراك والأكراد أن علاقاهم الأزلية قوية بما يكفي لمقاومة أي استفزاز مهما كان.

ونتطلع إلى اليوم الذي تنتهي فيه هذه الأزمة وأن نتمكن من التوصل إلى أرضية دائمة وقادرة على الاستمرار تستطيع أن تبدأ عليها شعوب المنطقة والعراق - بما فيها العرب والأكراد والتركمان - بالاستفادة من ثمار الاستقرار. ونود أن نرى العراق يبدأ صياغة مستقبل يصبح فيه عضوا محترما في المجتمع الدولي، ويستفيد شعبه والمنطقة من ثرواته البشرية والثقافية والطبيعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): عرض السيد بليكس والسيد البرادعي مرة أخرى تقريرا شاملا ومفصلا عن عمل مفتشي الأسلحة والنتائج التي توصلوا إليها.

ومن الإيجابي أن العراق يتعاون الآن تعاونا أكثر نشاطا وأنه تم إحراز بعض التقدم في عمليات التفتيش. وتدمير صواريخ الصمود ٢ أمر مشجع. وهذا التقدم نتج عن موقف حازم اتخذه المجتمع الدولي. وهو يؤكد أنه لا بد من مواصلة الضغط على العراق.

لكننا نأسف عميق الأسف لأن العراق لا يتعاون مع المفتشين على النحو الذي يشترطه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). إن التعاون العراقي مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يكن فوريا وغير مشروط ونشيطا. ولم يتلق المفتشون المعلومات الضرورية لاستخلاص النتائج حول حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل.

وفي هذه الحالة، ينبغي لعمليات التفتيش أن تستمر ما دامت تؤدي إلى نتائج مفيدة ومحددة. وفي الوقت ذاته، من المهم تحديد موعد زمني ومعايير واضحة لتقيد العراق بأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولا يمكن لأعمال التفتيش أن تستمر إلى ما لا نهاية. ولا بد أن يكون الموعد الزمني قصيرا ودقيقا، وقابلا للتحقيق.

إن إمكانية تحقيق نزع سلاح العراق سلميا ما زالت قائمة وهذا ما تواصل النرويج السعي إليه. وما يتعرض للخطر كبير جدا. والأمر الآن بيد العراق. وهذه هي الفرصة الأخيرة للتوصل إلى نتيجة سلمية. ولا يجوز للعراق أن يفوت هذه الفرصة.

إننا ندرك أن وكالات الأمم المتحدة تعد لنشوب أزمة إنسانية محتملة في العراق في حال اندلاع الصراع العسكري. وتقف النرويج على أهبة الاستعداد للمساهمة الكاملة في هذه الجهود. وفي عمليات إنسانية كهذه فلا بد أن يناط بالأمم المتحدة الدور القيادي والتنسيقي.

وتقتضي الضرورة في الوضع الراهن من مجلس الأمن أن يقف متحدا في جهوده لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. ونحث جميع أعضاء المجلس على النهوض بمسؤولياتهم. وهذا حاسم لدور هذا المجلس، ولشعب العراق ولحفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): موقف البرازيل حكومة وشعبا معروف تماما. ينبغي نزع أسلحة العراق بالسبل السلمية. ويتعين على العراق أن يمتثل تماما لقرارات مجلس الأمن. ويجب ألا تستخدم القوة إلا كملاذ أخير وإلا بعد أن يأذن المجلس بها.

اليوم اجتمع وزير خارجية البرازيل، السيد سيلسو أموريم، بالأمين العام كوفي عنان في لاهاي. وقد سلمه رسالة من الرئيس لويز إناسيو لولا دا سلفا، يؤكد فيها الرئيس من جديد على أن البرازيل تقف جاهزة للتعاون مع أي مبادرة نحو إيجاد حل سلمي للأزمة.

كما سبق أن قلنا من قبل، ما زال هناك أمل لتحقيق السلام فعلينا أن نصر عليه.

كما ذكر الكثير من المتكلمين في مناقشة يوم الجمعة الماضي، تكتسي القرارات التي سيتخذها المجلس أبعادا تتجاوز بكثير مسألة العراق. فهي قد تكون لها آثار سلبية طويلة الأمد على هياكل السلم والأمن الدوليين.

ولذلك فمن الأساسي أن تعبر الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن عن رأيها من جديد. والبرازيل تتابع الحالة بقلق شديد. وتشير جميع المؤشرات إلى أننا في طريقنا إلى حرب، وأننا مجبرون على أن نأخذ في الحسبان التكاليف الباهظة المترتبة عليها.

الحرب تنطوي دائما على خسائر كبيرة بالأرواح البشرية وليست، في هذه المرحلة، البديل المعقول عن الدبلوماسية. والصراع العسكري يتطلب صرف مبالغ هائلة من الموارد. ومن ناحية الاقتصاد العالمي، فإن الحرب ستتسبب بالتأكيد في تفاقم الكساد، الذي يمزق بالفعل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وخاصة اقتصادات البلدان النامية الأضعف. ومن الناحية الإنسانية، ستتمخض هذه الحرب عن آثار إنسانية وخيمة ومعاناة شديدة. والحرب قد تؤدي إلى زعزعة أكبر للوضع في المنطقة القابل للتفجر.

وجهودنا الجماعية في الحرب ضد آفة الإرهاب ستتعرقل بردود فعل متطرفة خاصة إذا تم اللجوء إلى

الإجراءات العسكرية دونما اعتبار للقرارات التي تم التوصل إليها من قبل المجلس.

وتشير التقارير التي عرضت على المجلس من جانب السيد بليكس والسيد البرادعي إلى إحراز بعض التقدم. وأكدت العروض أيضا على حقيقة أن المزيد من الوقت – ليس لفترة لا نهاية لها من الوقت – مطلوب للاضطلاع على خير وجه بالمسؤوليات التي أناطها بهما مجلس الأمن. وبعض الاقتراحات تم تقديمها في هذا المجال وينبغي استكشاف جميع معالمها بما يسمح للمفتشين بإتمام عملهم ورفع توصياتهم واستنتاجاتهم إلى المجلس.

أعضاء المجلس تقع على عاتقهم مسؤولية اتخاذ قرار حاسم. وكل ما نأمله هو أن القرار، بعد اتخاذه، سيحترمه الجميع. وهذا هو الأسلوب الوحيد لضمان سلطة هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): قبل ثلاثة أسابيع حث بيان حكومة نيوزيلندا المجلس على السماح للعملية الدبلوماسية بأن تسير في مجراها إلى النهاية بالنسبة لأزمة العراق. وحث أيضا على أن يتحرك العراق سريعا لتقديم المعلومات والتعاون المطلوب منه لتجنب الكارثة التي ستنزلها الحرب بشعبه.

لقد علقت حكومة نيوزيلندا اهتماما كبيرا على عملية التفتيش عن الأسلحة كوسيلة لنزع أسلحة العراق. وما دام مفتشو الأسلحة يبلغون بأنهم يحققون تقدما حقيقيا، فإن حكومة نيوزيلندا تعتقد بضرورة مواصلة عملهم.

منذ المناقشة المفتوحة في المجلس في ١٨ شباط/فبراير، قدم المفتشون تقارير أخرى. وأظهرت تقاريرهم بوضوح أنه لئن كان العديد من الأسئلة ما زالت بحاجة إلى إجابات، فإن تقدما حقيقيا قد أحرز أيضا. ومثلما قال السيد بليكس، إن تدمير صواريخ الصمود – ٢ ليس أمرا يستهان به.

وعلى هذا الأساس، تظل حكومة نيوزيلندا على موقفها المعلن عنه في ١٨ شباط/فبراير. إننا لا نؤيد عملا عسكريا ضد العراق دون ولاية من مجلس الأمن، ولا نعتقد بأن هناك ما يبرر إعطاء المجلس هذه الولاية في هذا الوقت. وقد قال السيد بليكس إن عملية التفتيش تحتاج إلى أشهر وليس أيام.

إننا نشاطر أعضاء آخرين في المجلس والمجموعة الدولية شعورهم بالإحباط إزاء الوتيرة البطيئة لنزع سلاح العراق الذي استغرق وقتا طويلا. ولكن بينما بدأت الآن عملية التفتيش ونزع السلاح تسفر عن نتائج، فإن الوقت، من وجهة نظرنا، ليس مناسبا للتخلي عن هذه العملية واللجوء إلى استخدام القوة.

إن استخدام القوة يمكن أن يسمح به المجلس كملاذ أخير لضمان تنفيذ قراراته. لكن بالنظر إلى التقارير الأخيرة التي تلقاها هذا المجلس من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على حد سواء، ليس هذا هو وقت اللجوء إلى الخيار الأخير.

كل أعضاء المجلس يتشاطرون نفس الهدف: نزع سلاح العراق. والمناقشة لم تحتد حول الهدف، وإنما حول الجدول الزمني ووسائل تحقيقه. ومما يثير أسى حكومتي أن المناقشة عكرت صفو صداقات عريقة بين أمم. وتعكير صفو العلاقات ذاك سيتعاظم إذا لم تحظ الخطوات المقبلة التي تتخذ لحل الأزمة بتأييد دولي واسع. ولذلك، تحث حكومة

نيوزيلندا مجلس الأمن على أن يواصل تأييد عملية التفتيش ونزع السلاح التي وضعها في الوقت الذي تسفر فيه عن نتائج.

وينبغي للعراق ألا يسيء فهم تفضيل بلدان مثل نيوزيلندا القوي لحل دبلوماسي على أنها تتسامح بشأن افتقاره إلى الامتثال التام. وبالنسبة للعراق، ليس هذا هو الوقت المناسب لممارسة دبلوماسية العناد التي يمكن أن تدفع به إلى حافة الحرب. وينبغي للعراق أن يعمل فورا على الامتثال التام لكل المتطلبات التي وضعها مجلس الأمن ومفتشو الأسلحة. وبقيامه بهذا فقط يمكنه أن يتأكد من أن كارثة الحرب لن تحيق بشعبه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): يشرفنا غاية الشرف أن نرى غينيا تترأس مجلس الأمن في هذه المناسبة التاريخية.

أهمية الأمم المتحدة لا ترقى إليها الشكوك. وهذا ليس ما يجري إقراره حول هذه الطاولة. وما من أحد يمكن أن يدعي بجد أن الإنسانية يمكن أن تدبر أمورها دون نظام الأمن الجماعي والقانون الدولي وأن تعيش في ظل نظام عالمي أحادي القطبية، نظام ظالم غير قابل بشكل متزايد للاستدامة ووسط أزمة اقتصادية عالمية.

من المتناقضات أن بعض الظروف التي أدت إلى حرب مات فيها ٥٠ مليون فرد، بمن فيهم مئات الآلاف من الشباب من الولايات المتحدة، يبدو أنها تتكرر اليوم.

لقد أعلن الرئيس فيدل كاسترو يوم ٦ آذار/مارس ما يلي:

”لم يحدث أبدا من قبل أن وجدت كل دول العالم نفسها مغلوبة على أمرها أمام قوة ونزوات الذين يقودون دولة عظمى مسيطرة يبدو أن لديها قوة لا تُحد، بينما ليست لدى أحد أقل فكرة عن فلسفتهم وأفكارهم السياسية ومبادئهم الأخلاقية. وقراراتهم من المستحيل من الناحية العملية التنبؤ بها أو تحديها. وقوتهم وقدرتهم على التدمير والقتل تبدوان متفشيتين في كل بيان يدلون به. وهذا يؤدي بشكل منطقي إلى خوف وقلق زعماء دول عديدين، وبخاصة بالنظر إلى القوة العسكرية الهائلة التي تصاحب القوة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية لأولئك الذين لا يتحملون أحدا يخرج عن طاعتهم. والحلم بعالم تحكمه أعراف معينة وبمنظمة تعبر عن إرادة ورغبات كل الشعوب يتبدد بسرعة“.

”نحن شعوب الأمم المتحدة“، كما يبدأ الميثاق، نشكل اليوم الأغلبية الساحقة من البلدان، القوية والضعيفة، المتقدمة النمو والمتخلفة اقتصاديا، الكبيرة والصغيرة، من كل المناطق، ومن نصفي الكرة على حد سواء. إننا بمثابة تحالف قوي من الدول والأمم، والقوى السياسية والأيديولوجيات، والثقافات، والأعراق والديانات، ومن الحكومات والمجتمع المدني، المتنامية من حيث الوعي والثائرة للدفاع عن السلام، وصون الأمم المتحدة، والنجاح في الوقت المناسب في إيقاف هذه الدكتاتورية العالمية التي تهددنا جميعا.

كانت هناك تعبئة مبكرة ضد الحرب، ورفض الحرب من جانب الرأي العام لم يسبق له مثيل. وكل الذين يشعرون بالتضامن الكبير مع الشعب الأمريكي يقدرون معارضته للحرب الأحادية، رغم أن الأسباب الحقيقية، بما فيها تقديرات الإصابات والنفقات، تخفى عنه.

إن الحرب الأحادية، الحرب التي وعدونا بها، ستكون لها عواقب مدمرة في أنحاء العالم. وستكون نهاية الديمقراطية في العلاقات الدولية. إنها ستسبب ضررا لا يمكن تقديره لاقتصادات البلدان النامية، ولها عواقب اجتماعية مروعة ومن شأنها أن تزعزع استقرار الشرق الأوسط بشكل كامل.

وستتلقى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضربة قاتلة من شأنها أن تفني دورهما وامتيازاتهما باعتبارهما راعيي السلم والأمن الدوليين. ومن شأنها أن تعرض وجودهما للخطر وتهدد كل الدول، دون استثناء، بالخطر، إذ تواجه الأهواء التي لا يمكن التنبؤ بها لحكومة استبدادية عالمية وتضعها تحت رحمة حرب إجهاضية جديدة.

الحرب ضد العراق ستكون ظالمة وغير ضرورية تماما. وهذه الأشهر من المناقشة وأعمال التفتيش الدقيقة التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية اللتين كذبتا الأدلة ودحضتا الاتهامات، بالاقتران بتعاون العراق الذي لا شك فيه وأنشطة نزع السلاح التي يقوم بها امتثالا لقرارات مجلس الأمن، تثبت أنه ليس هناك تهديد موثوق به للأمن الوطني للولايات المتحدة، ونحن نعلم أن هذا ليس، من أي وجهة نظر، عملا من أعمال الدفاع عن النفس، وإنما هو، بدلا من ذلك، عمل من أعمال الحرب الضاربة.

لقد أعلن الآن، بقسوة مذهلة أن أسلحة جديدة من المقرر استخدامها، وأنه ستكون هناك كثافة لم يسبق لها مثيل في إلقاء القنابل. وأعلن أن حجم الخسائر المدنية لا يمكن حسابه وأن العواقب الإنسانية المروعة يجري إخفاؤها .

إن الطريق إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة يقوم على حفظ السلام، والتعاون وحسن النية من جانب كل الأطراف لتبديد أية شكوك بشأن حيازة أسلحة الدمار الشامل، وعلى مواصلة اللجنة والوكالة عملهما، وعلى تسوية شاملة لمسألة العراق، بما في ذلك رفع الجزاءات، لضمان الاستقرار الإقليمي والاحترام التام للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للعراق والكويت وكل بلدان المنطقة.

لقد أصدر مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، الذي عقد في كوالالمبور، وفاء منه لمبادئ الحركة الأساسية، بيانا هاما واسعا.

والاعتداء الأحادي ضد العراق، كما حذر الأمين العام، من شأنه أن يشكل انتهاكا للميثاق. وسيكون عملا من أعمال العدوان.

ومشروع القرار الذي تجرى مناقشته إعلان للحرب. وهدفه هو خداع الرأي العام. ومحتوياته والمواعيد النهائية يستحيل تنفيذها. وحتى لو حسنت معايير جديدة، أو إذا أجل الإنذار النهائي بضعة أيام، فإنه سيبقى من الناحية الأساسية هو نفسه.

ومعارضة الحرب والدفاع عن الأمم المتحدة والميثاق من جانب غالبية أعضاء مجلس الأمن، بما فيهم ثلاثة من الأعضاء الدائمين جديران بالثناء. هؤلاء الأعضاء، إذ يتعرضون لضغوط الامبراطورية، إنما يحظون بمؤازرة شبه إجماعية من الدول الأعضاء والرأي العام الدولي من شعوبهم بالذات.

ما من شيء يمكن أن يكون أكثر خطورة أو تكون له عواقب أسوأ من الاستسلام، وما من شيء أكثر من هذا يمكن أن يجعل مجلس الأمن يفقد أهميته ووجاهته. وحق النقض، الذي استخدم كثيرا بطريقة تعسفية غير مشروعة، ورغم طبيعته التي عفى عليها الزمن والتي تتناقض مع الديمقراطية، سيكون له، في هذه الحالة، ما يبرره نتيجة

الظروف غير العادية التي نعيشها. وانتقاده سيلقى سخرية لا حدود لها.

أمام الأعضاء غير الدائمين فرصة خاصة الآن للإفصاح عن آرائهم، باعتبارهم أمما ذات سيادة متساوية في الحقوق يمكنها أن تعتمد على الشرعية الهائلة لأصواتنا. لقد انتخبناهم بالتحديد للحظات مثل هذه. وهم يعرفون أنهم يعملون بالنيابة عنا، وأننا نعلم بالمخاطر والتحديات التي يواجهونها؛ فلهم منا تأييدنا الكامل. ومجموعة بلدان عدم الانحياز تعتمد أيضا على تضامن الحركة بأسرها.

ومهما يكن، إذا فشل مجلس الأمن في تحقيق ولايته على نحو حقيقي وشرعي، فينبغي للجمعية العامة، في هذه الحالة الطارئة، أن تمارس كل سلطاتها وصلاحياتها التي منحها إياها الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أيسلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إنغولفسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشير إلى بياني في المجلس قبل قرابة ثلاثة أسابيع حين أوضحت الآراء العامة لحكومة أيسلندا حول خطورة المسألة قيد النظر اليوم.

تشعر حكومتي بقلق عميق تجاه الوضع السائد في العراق، ولا تزال تأمل في أن يستطيع مجلس الأمن إعادة توحيد صفوفه في متابعة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويجب ألا يدخر أي جهد في حفظ عزم المجلس، إذ أن الفشل في هذا الصدد من شأنه أن يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها على الدور الحيوي المنوط بالمجلس في صون السلم والأمن في العالم.

وحينما تكلم وزير خارجية بلادي أمام الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أبرز حتمية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن. وأشاد أيضا بتوافق الآراء الذي كان يبزغ في المجلس بشأن التصدي لتحدي قرارات مجلس الأمن. وهناك حاجة ماسة مرة أخرى اليوم إلى نهج بناء من المجلس.

وترى حكومتي أن الحكومة العراقية لم تتعاون بنشاط مع المفتشين وهي بذلك تنتهك القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وقد تحمل المجتمع الدولي عرقلة عمل المفتشين بلا هوادة لفترة ١٢ عاما حتى الآن. ولذلك فقد حان الوقت لكي تظهر الأمم المتحدة تصميمها؛ إذ أن مصداقية الأمم المتحدة على المحك.

وتؤكد حكومة أيسلندا من جديد أملها في حل سلمي. فالحرب ضد العراق هي الملاذ الأخير. والأمر منوط بالحكومة العراقية لتفادي الصراع بترع السلاح على وجه السرعة وبطريقة ذات مصداقية.

ويجب أن يظهر المجتمع الدولي تصميمه وأن تظهر الأمم المتحدة قوتها. ويجب ألا يترك تناول هذه المسألة شكاً لدى أي شخص حيال سلطة وقدرة منظمتنا على إنفاذ قراراتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل سنغافورة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): هذه أول مرة أخاطب فيها المجلس منذ انتهاء فترة عضويتنا. ومن دواعي سروري الكبير الشخصي أن أتقدم بالتهنئة إلى صديق وزميل قديم على توليه الرئاسة. وكما تعلمون، سيدي، أنكم تتولون الرئاسة في فترة حرجة من تاريخ المجلس؛ ونحن لدينا ثقة كاملة بكم. وأود أيضاً أن أتقدم بالتهنئة إلى السفير بلوغر وإلى فريقه على العمل الهائل الذي قاموا به في الشهر الماضي.

إن جلسة اليوم حسنة التوقيت وحيوية على حد سواء. ويمر مجلس الأمن بمرحلة حرجة لاتخاذ قرار بشأن العراق. ونحن نتفق جميعا على أن الأمر المفضل هو الحل السلمي لمسألة العراق. ونتفق أيضاً على أن الحرب يجب أن تكون دائما الملاذ الأخير. وبالطبع نود جميعاً أن يتخذ مجلس الأمن قرارا ثانياً.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا نغفل بعض الأساسيات. تظل المسؤولية الرئيسية على عاتق حكومة العراق، وليست على عاتق المجتمع الدولي، لكي يظهر امتثاله. ومن المحتم أن يترع العراق سلاحه فوراً وأن يمتثل على نحو كامل لجميع قرارات مجلس الأمن. وأثناء مدة عضوية سنغافورة في مجلس الأمن، اتخذنا دوما موقفاً يتمثل في أنه يجب على السلطات العراقية أن تمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن. وقد كان هذا الموقف مبنيا على مبدأ هام مفاده أنه يجب احترام القانون الدولي. وبتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، صوتت سنغافورة مؤيدة لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) متوقعة الحفاظ على القانون والنظام الدوليين.

ومن الأهمية مراعاة أن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لم يكن أول قرار للمجلس بشأن هذه القضية. وللأسف لدى العراق سجل سيئ للامتثال لقرارات مجلس الأمن. وفي واقع الأمر كان القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) هو القرار السابع عشر للمجلس بشأن هذه المسألة منذ القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الذي كان قد تم تصميمه لإعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة بعد غزو العراق غير القانوني للكويت. وبعد ذلك، اقتضت أحكام وقف إطلاق النار التي اعتمدها المجلس في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩١ من العراق إنهاء برامجه لأسلحة الدمار الشامل، والاعتراف بالكويت، والإفصاح عن مصير الكويتيين ومواطني الأطراف الثالثة، وإعادة الممتلكات الكويتية، وإنهاء دعم الإرهاب الدولي.

وقد تم تصميم القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بوصفه إطارا شاملا لإعادة السلم وصون أمن المنطقة. وللأسف لم يمتثل العراق للعديد من أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) حتى بعد مرور ١٢ عاماً.

وحينما تفاوضنا بشأن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، كان فهمنا أن العراق في حالة انتهاك مادي لالتزاماته، وأنه كان الفرصة الأخيرة للعراق لكي يمتثل أو يواجه عواقب وخيمة. وقد تم تصميم القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) خصيصا لثني العراق عن اللجوء إلى أنماطه السابقة من عدم التعاون والتهرب.

وقد ازداد وضوحا أن العراق لم يعد لديه إلا بضعة أيام لكي يمتثل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) أو يواجه العواقب. ولذلك نأمل أن يمتثل فورا وبنشاط وعلى نحو تام ومن دون شروط لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وكما ذكر السيد هانس بليكس في آخر تقرير له أمام المجلس بتاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣:

> ”ومن الواضح أنه رغم أن المبادرات العديدة التي يتخذها الجانب العراقي الآن بهدف حل بعض المسائل غير المحسومة منذ وقت طويل بشأن نزع السلاح يمكن اعتبارها فعالة، بل وربما استباقية، فإن هذه المبادرات التي يضطلع بها بعد مرور فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر من صدور القرار الجديد لا يمكن القول إنها تشكل تعاونا فوريا، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة المجالات ذات الصلة“. (S/PV.4714، الصفحة ٦)

والواضح أن هناك العديد من الأسئلة التي لا أجوبة لها ينبغي للسلطات العراقية أن تتناولها. وصحيفة الفايننشال تايمز تتضمن اليوم تقريرا عن مقابلة مع السيد محمد البرادعي. فلقد تقدم باقتراح إلى وفد من وزراء الخارجية

العرب المسافرين إلى بغداد مفاده أن يحثوا بغداد على اتخاذ إجراء مثير. ونحن نتفق مع ملاحظات السيد محمد البرادعي وهي أن "المطلوب إجراء تغيير مثير روحا وصدقا". وأضاف أنه:

"يمكن للرئيس العراقي نفسه أن يعلن على شاشة التلفاز أنه مستعد ليتعاون تعاونا كاملا وأنه يعطي توجيهاته إلى جميع المسؤولين العراقيين أن يتعاونوا بالكامل ويقدموا جميع الوثائق التي بحوزهم، أو حتى الكشف عن الأسلحة التي لديهم إن كانوا يمتلكون شيئا منها".

ويحدونا الأمل في أن يتصرف مجلس الأمن بشكل يحفظ الوحدة التي حققناها في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). فالموقف الموحد سيبعث برسالة واضحة إلى العراق من المجلس فحواها أن استمرار تحدي التزاماته لا يمكن تحمله.

وسيبعث أيضا بإشارة إلى بقية العالم مفادها أن تطوير أسلحة الدمار الشامل ونشرها يشكلان تهديدا خطيرا للنظام الدولي لا يمكن تجاهله. والواقع أن المسألة قيد المناقشة اليوم ليست سوى مثال واحد في مشكلة أوسع نطاقا تتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولكن حتى ونحن نركز على هذه المسائل الهامة، لا يغيب عن بالنا أبدا البعد الإنساني لقضية العراق. وتعلق سنغافورة أهمية كبرى على تحسين الحالة الإنسانية لشعب العراق. فلقد عانى بالفعل معاناة كبيرة نتيجة إخفاق حكومته في الامتثال لالتزاماتها بنزع السلاح. وينبغي ألا يطول أمد معاناته. ومرة أخرى، تحث حكومة العراق على اتخاذ القرار الصحيح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سنغافورة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): لدى التصدي للتحديات التي يشكلها برنامج العراق عن أسلحة الدمار الشامل، تعتقد حكومة جمهورية كوريا أن جميع المسائل التي لا أجوبة لها عن برنامج العراق المتعلق بهذه الأسلحة يجب حلها تماما عن طريق امتثال العراق الفوري والكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ونلاحظ أن العراق، تحت ضغط قوي من المجتمع الدولي، أظهر بعض التعاون مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة منذ استئناف عمليات التفتيش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ومع ذلك، ما فتئت حكومة جمهورية كوريا تشعر بقلق بالغ إزاء أن العراق لم يبد بعد تعاونا فوريا وغير مشروط ونشطا حسبما ينص عليه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وأن العديد من الأسلحة والمواد المحظورة يظل مجهول المصير.

وترى حكومتي أن ما وجدته أفرقة التفتيش، بما في ذلك ما أورده آخر تقريرين قدمهما يوم الجمعة الماضي هانس بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ومحمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يشير إلى التعاون الكامل والطوعي من جانب العراق، ولا التوصل إلى حل كامل لما تبقى من مسائل نزع السلاح.

وبالنظر إلى إمعان العراق في عدم امتثاله للقرارات المتعاقبة التي أصدرها مجلس الأمن خلال فترة الـ ١٢ سنة الماضية فان عمليات التفتيش لا يمكن الاستمرار بها إلى ما لا نهاية. ولا بد أن يكون هناك موعد نهائي واضح لنزع سلاح العراق. وما لم تتوفر النية الصادقة من جانب العراق

لنزع أسلحته، فإن الاستمرار في عملية التفتيش لن يؤدي إلى حل كامل للمسائل المتبقية فيما يتعلق ببرنامج أسلحة التدمير الشامل. ومن الواضح أن مسؤولية نزع السلاح تقع على عاتق العراق. ونظرا لعدم الرغبة الصادقة لديه في نزع أسلحته من الجوهري لمجلس الأمن أن يبعث برسالة موحدة وحازمة للعراق. وقد حان الوقت لمجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المعني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لكي يتصرف حيال عدم امتثال العراق امتثالا كاملا لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتخوم (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): أود أولا يا سيادة الرئيس أن أهنئكم أحر تهنئة على توليكم منصب رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر. ووفدي يعرب عن الأمل، تحت قيادتكم المقتدرة في هذا الوقت العصيب، بأن تسفر مداولاتنا الجارية عن نتائج إيجابية. كذلك يود وفدي أن يشكر ألمانيا التي قادت بمهارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن بلادي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تتابع عن كثب تطورات الحالة في العراق. ومن الجدير بالذكر أن رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز قد رحبوا في اجتماعهم المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ شباط/فبراير في كوالالمبور بقرار الحكومة العراقية بالسماح بالعودة غير المشروطة لمفتشي الأمم المتحدة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد فقد حضوا العراق والأمم المتحدة على تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم لجميع المسائل المعلقة. وقد أبرزت أيضا أن من الأهمية العاجلة إيجاد حل سلمي لمسألة العراق للحفاظ على سلطة ومصداقية ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكذلك للحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره.

إن قضية العراق تؤثر بالسلم والأمن والتعاون والتنمية في منطقة الشرق الأوسط الهامة جدا. ويعتقد وفدي أنه ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لتسوية هذه المسألة بسرعة، وفوق ذلك كله بصورة سلمية. وفي عالمنا المعاصر حيث ما برح السلم هشا، من المهم أن يقف المجتمع الدولي وقفة حازمة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية مهما كانت تلك المنازعات معقدة. فاستخدام القوة لتسوية الصراع سيلحق ضررا ماديا وخسارة فادحة في الأرواح ويترك ندبات عميقة ولفترة طويلة. ونعتقد أن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتحاشي اندلاع الحرب التي لا يمكن إلا أن تلحق المزيد من المعاناة للشعب العراقي.

إن عمل مفتشي الأمم المتحدة قد بدأ بعد أن وافقت العراق دون شروط على قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). وعلى الرغم من المشاكل والصعوبات فقد لاحظنا من التقارير الأخيرة للسيد بليكس والسيد البرادعي أنه قد أحرز بعض التقدم وأنه تم تحقيق نتائج إيجابية. وشأننا شأن أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة، نعتقد أن أعمال التفتيش بدأت تؤتي ثمارها، و نرى أنه لا يزال من الممكن تحقيق السبيل السلمي لنزع سلاح العراق.

لقد وصلنا إلى مرحلة حاسمة في التاريخ. فمجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، يواجه خيارا تاريخيا. وتتطلع الشعوب في كل أرجاء العالم إلينا بقلق كبير. وعلى ضوء هشاشة السلم العالمي وحالة عدم اليقين إزاء مستقبل عالمنا التي لا تزال تخيم علينا، ألا نعتقد أنه يجب بالطبع إعطاء الأولوية للتسوية السلمية للمنازعات في العلاقات الدولية؟

إن أي حل للمشكلة عبر الوسائل السياسية وضمن إطار الأمم المتحدة يمنع الضرر المادي، ولكنه أيضا وقبل كل شيء ينقذ أرواحا بشرية بريئة. لقد عانى بالفعل الشعب العراقي، الذي لم يقترف جريمة، من الكثير جدا ولا يستحق أن يعاني أكثر من ذلك. ومثل كل شعوب العالم الأخرى، من حق ذلك الشعب الذي عانى كثيرا أن ينعم بالسلم – وهو الوضع الذي يمكنه فيه أن يسترد عافيته ويزدهر. وسيسدي العالم معروفا كبيرا للشعب العراقي من خلال اختيار التسوية السلمية للأزمة الحالية.

هذه بعض من أفكار متواضعة أراد وفد بلادي مشاطرتها مع هذا الجمع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به من قبل ماليزيا بوصفها رئيسة حركة عدم الانحياز، والتي طلب بإسمها عقد هذه الجلسة.

ويسعد وفد إندونيسيا أن يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في جلسة مفتوحة لبحث بند جدول الأعمال هذا المثير للجدل. وهذا مؤشر على أنه رغم خلافات الرأي داخل المجلس بشأن النهج لا تزال أبواب التشاور والنقاش مفتوحة. والتفاوض في حقيقة الأمر هو جوهر العملية المتعددة الأطراف، التي لا نزال نؤيدها ونناصرها بقوة.

عندما خاطب وفد بلادي المجلس قبل ثلاثة أسابيع، كان رأينا مماثلا لآراء الدول الأعضاء التي كانت مقتنعة بأنه، في هذه القضية، لم يُستنفد الخيار الدبلوماسي نحو تحقيق أهداف القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ورغم حدوث تحول في الأحداث منذ ذلك الحين ما زلنا نعتقد بشدة أن هذا الخيار لا يزال قائما وأن بإمكان المجلس حل هذه القضية بطريقة سلمية.

ومن المهم أيضا التأكد من أننا نضطلع بمسؤولياتنا بشكل جاد وبالروح التي يقصدها ميثاق الأمم المتحدة، وليس لمجرد اتخاذ سلسلة من الخطوات تفضي إلى الحرب. ومن أجل هذه الغاية، يشعر وفد بلادي بأن عمليات التفتيش التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد توصلت إلى نتيجة جيدة ومن ثم ينبغي إعطاؤها فرصة مناسبة تقاس بالمزيد من الوقت ومن الموظفين والموارد أيضا.

ولا نعتقد أن أي أحد يمكنه إنكار حقيقة أنه تم إحراز بعض التقدم في عمليات التفتيش حتى الآن، أو أن يشكك في قدرة اللجنة والوكالة الدولية على الاضطلاع بالمهمة المسندة إلى مفتشيهما. والشاغل العام هو أن عمليات التفتيش لم تتوصل إلى دليل على ارتكاب العراق انتهاكات لقرارات مجلس الأمن. ولسوء الطالع، بالكاد يمكن اعتبار ذلك التقييم نهائيا حيث أن المفتشين ما زالوا يعملون.

وفي ذلك الصدد، ستؤيد إندونيسيا تعزيز نظام التفتيش. فنحن نؤيد نظاما معززا مدركا لأهمية مهمته وقادرا أيضا على تنفيذ تلك المهمة بشكل مسؤول وعادل وسريع. وفي هذا السياق، يُفهم أن العراق تعاون حتى اليوم من أجل تمكين المفتشين من العمل بفعالية. ولكن، نظرا لخطورة الحالة وطابعها الملح، من المهم للغاية أن يواصل العراق التعاون النشط والفوري معهم، كما يقضي القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وما زلنا نرى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل للوضع في الشرق الأوسط يتجاهل واقع المنطقة برمتها. وأقول هذا في إشارة محددة إلى الحالة في فلسطين، التي

تواصل تدهورها يوميا، رغم أنه قد يتم تجاهلها من أجل مصالح ذاتية – ولكن بشكل غير حكيم. ويعتقد وفد بلادي أن حل قضية فلسطين الجوهرية من شأنه، بناء على ذلك، أن يسهم في التسوية الشاملة لجميع جوانب المشاكل في الشرق الأوسط وأنه ينبغي ألا نركِّز أبدا على قضايا أخرى في المنطقة بدرجة تجعلنا نهمل تلك الحقيقة.

وأخيرا، سنطالب مجلس الأمن بلا كلل بالامتثال التام لأحكام الميثاق، أي تعزيز السلم والأمن. ولذلك يجب في هذا السياق أن يُبقي أعضاء المجلس في أذهانهم أن السلم واجب عليهم تجاه العالم. ومن المهم أن نأخذ في الإعتبار أن كل عضو في المجلس يمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة. فيجب أن تكون الحرب آخر ما نقرأه في قاموس مداولاتهم، وأن تكوِّن قرارا لا يتخذه المجلس إلا كملاذ أخير ولا مفر منه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجّل على قائمتي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): منذ فترة طويلة ومجلس الأمن ملتزم تماما بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق. ولم يظهر القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتُخذ بالإجماع، عزم المجتمع الدولي على نزع أسلحة النظام العراقي بالكامل فحسب، بل أظهر عزمه أيضا على معاقبة نظام بحوزته أسلحة دمار شامل، وبالتالي يهدد السلم والأمن في المنطقة، وحتى ما وراءها.

ورغم الجهود الكبيرة والعمل الجدير بالثناء لمفتشي الأمم المتحدة إلا أننا نرى أنه لا يمكنهم تحقيق نزع السلاح المطلوب بسبب عدم رغبة نظام بغداد في التعاون من خلال نزع سلاحه فوراً وبنشاط وبدون شروط.

لقد بدأ الوقت المتاح لنزع سلاح العراق ينفد. ومشروع القرار الجديد الذي ستقدمه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وأسبانيا يعيد بوضوح وحزم إظهار عزم المجتمع الدولي على حفظ السلم والأمن في العالم. وهو يكفل ويصون سلطة المجتمع الدولي ومجلس الأمن في إجراءاتهما المشتركة ضد مثل تلك الأنظمة، التي تشكِّل تهديدا لمستقبلنا وقيَمِنا المشتركة.

لذلك تؤيد ألبانيا موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينم عن التصميم ومن ثم تؤيد مشروع القرار هذا. وإن ألبانيا ما برحت جزءا من الائتلاف الدولي من أجل نزع سلاح العراق وهي اليوم تؤكد مجددا مشاركتنا في ائتلاف المستعدين.

ومن الجدير بالذكر أن نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية ألبانيا، السيد ايلير ميتا، شدد في آخر بيان أدلى به على ما يلي:

> "منذ سنوات ما انفك هذا النظام يتجاهل جهود المجتمع الدولي وجهود مجلس الأمن، لا سيما تلك الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي وسلمي، ولم يتعاون في إزالة أسلحة الدمار الشامل. وعلى هذا الأساس فإننا نرى أن هذا التدخل حتمي لتحاشي أسوأ سيناريو، ألا وهو إضفاء الشرعية على نظام يحتجز الأمن الإقليمي والأمن العالمي رهينة ويتحدى سلطة مجلس الأمن وسلطة الأمم المتحدة وبلدي عضو فيها".

لا يمكن تحقيق السلام والأمن عن طريق اجتماعات لا نهاية لها ومناقشات غير مثمرة يدفعها الخوف والتشكك في المستقبل، ولا باتخاذ موقف المتفرج والتقاعس. إن تمديد عملية نزع سلاح العراق سيعطي نظامه الفرصة مرة أخرى لتحدي المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك، من شأنه أن يشكك بجد في مصداقية هذه المنظمة ذاتها. وينبغي للأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها وأن تتصرف من

هذا المنطلق. لذلك، يتعين علينا أن نتّحد وأن نتحلى بالحزم. وفي ختام بياني، اسمحوا لي أن أكرر أمام هذه الهيئة أن السلام ليس مجرد غياب الحرب.

الرئيس: (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل فييت نام. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نغو دك ثانغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة الحرجة في النظر في المسألة العراقية، أود أن أكرر موقف بلادنا بأنه يمكن حل تلك الأزمة من خلال السبل السياسية والسلمية، بما يتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والتطلعات السائدة لجميع الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم. ويتطلب هذا الحل بذل أقصى جهد لتفادي الحرب وصون السلام والأمن والاستقرار في العالم.

إننا نؤمن بأن خيار إيجاد الحلول السياسية والدبلوماسية لمسألة العراق لم يستنفد على نحو كامل بعد. ولذلك، ينبغي تشجيع تعاون جميع الأطراف المعنية من أجل البحث عن تسوية سلمية، وينبغي إيلاء اعتبار جاد إلى جميع المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى بلوغ هذه الغاية.

وترحب فييت نام بنتائج عمل مفتشي الأمم المتحدة في العراق. وقد أوضحت الإحاطة الإعلامية يوم الجمعة الماضي، التي عرض فيها السيد بليكس والسيد البرادعي تقارير فصلية، أنه يتم إحراز تقدم مشجع جدا في عملية التفتيش في العراق، وأن العراق أظهر تعاونا أكثر نشاطا. ويحدث تقدم فعلي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أبلغ العراق المفتشين عن قذائف الصمود، وبدأ في تدميرها خلال الإطار الزمني الذي حدده السيد بليكس.

ويبين هذا التطور الإيجابي أن التسوية السلمية ممكنة وأن هناك بديلاً حقيقيا للحرب. وفيما يتعلق بإمكانيات العراق النووية، أكد السيد البرادعي أيضا إحراز تقدم كبير؛ ولأن المعلومات التي قدمها العراق جديرة بالتصديق وقابلة للتحقق منها وأن التعاون مع المفتشين جيد، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية واثقة من التوصل إلى الاستنتاجات النهائية عما قريب.

وأعلن العراق أيضا تقديم تقرير شامل عن المسائل المعلقة في ميدان الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ونظرا للوضع الراهن، والتقدم المستمر، نشاطر الرأي بأنه ليس هناك ما يدعو إلى قرار ثان، وأنه ينبغي مواصلة أعمال التفتيش ما دامت تؤدي إلى نتائج مجدية.

ونؤمن أيضا بأنه لا يمكن استمرار أعمال التفتيش إلى الأبد. ومع مراعاة ذلك، ينبغي أن يطلب المجلس من المفتشين تقديم قائمة بالمعايير لكي ينظر فيها المجلس ويحدد تعاون العراق، أو تقديم قائمة بالمهام المحددة ذات الأولوية التي ينبغي للعراق أن يقوم بها خلال إطار زمني معقول. وفي هذا الصدد، نرحب بكل الاقتراحات لتحديد المعايير المرجعية لتعاون العراق، ونناشد مجلس الأمن إيلاء نظر أكثر جدية للاقتراحات التي قدمتها فرنسا وروسيا وألمانيا في مذكرتها إلى مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

وتواصل حكومة فييت نام إيمانها بأنه لا تزال هناك فرصة لحل سلمي للأزمة العراقية، ولذلك تناشد بقوة مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية أن تبذل كل ما في وسعها لتفادي الحرب. وبالعمل معاً وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، سنعزز مصداقية وأهمية الأمم المتحدة ومصداقية وأهمية مجلس الأمن في تنفيذ ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي السيد مختار لماني، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه له المجلس دعوة

بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم بخالص عبارات التهنئة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن، ونحن على ثقة تامة أنه تحت قيادتكم الحكيمة فإن أعمال المجلس سوف تكلل بالنجاح. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسعادة السفير جانتر بلوجر ووفد ألمانيا على إدارتهم الموفقة والفعالة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

ونتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة كما نتقدم بالشكر لوفد ماليزيا الشقيق وحركة عدم الانحياز على المبادرة الكريمة بالدعوة لهذا الاجتماع الهام.

يأتي اجتماعنا هذا والتحديات الخطيرة تحدق بنا من كل جانب، والحرب تلوح في الأفق وتتوعدنا بشرورها وويلاتها وبتداعيات لا يعرف أحد مدى أبعادها.

لقد سبق لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن أعلنت مرارا موقفها الصريح والواضح من التهديدات التي يتعرض لها العراق، وأكدنا أن حل مشكلة نزع أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يتم بالطرق السلمية التي وضعها مجلس الأمن لهذا الغرض، وأن لا مبرر على الإطلاق لشن حرب عسكرية عليه، تنال المنطقة والعالم بأسره بشرورها. وطالبنا كذلك بضرورة احترام وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه، بينما يحظى الموقف المناهض للحرب ضد العراق بإجماع شعبي عارم قلما توفر لقضية أخرى، كما أبانت عنه المظاهرات والمسيرات التي عمت مئات المدن عبر العالم، وما عبرت عنه العديد من القرارات والتوصيات الصادرة عن منظمات دولية حكومية وغير حكومية في كثير من البلدان.

وقد عقد قادة دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مؤتمرا طارئا في مدينة الدوحة بدولة قطر يوم ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ وأصدروا إعلانا أكدوا فيه رفضهم القاطع لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة إسلامية، وعلى ضرورة حل المسألة العراقية بالطرق السلمية في إطار منظمة الأمم المتحدة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما أعلنوا تضامنهم مجددا مع الشعب العراقي، والمطالبة برفع الحصار عنه في إطار الشرعية الدولية، وكذلك أكدوا رفضهم لكل محاولات تهدف إلى فرض تغييرات في المنطقة أو التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة.

إننا نعتقد أن استعمال القوة العسكرية ضد العراق، في الظروف الراهنة التي يقوم فيها العراق بالتعاون مع مطالب مجلس الأمن وفق ما نص عليه تقريرا السيدين بليكس والبرادعي والمفتشين الدوليين، أمر مرفوض وغير مبرر، ويصدم الأمتين العربية والإسلامية، ويشكل ضربة خطيرة للدور المركزي للأمم المتحدة المكلفة بحفظ السلام والأمن، وتهديدا خطيرا للعلاقات الدولية والاستقرار والأمن في العالم، وإضعافا كبيرا للحملة الدولية ضد الإرهاب، ومن شأنه تشجيع التطرف والعنف بدل المساهمة في القضاء عليهما.

وأمام هذا الوضع الخطير، فإنه لا يسعنا إلا أن نحث العراق على مواصلة إبداء كامل التعاون الإيجابي مع المفتشين الدوليين وتسهيل مهمتهم والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتأكيد على احترام استقلال وسيادة وأمن كافة دول المنطقة، والتمسك بمبادئ حسن الجوار وضرورة تحقيق تقدم جوهري وملموس بشأن قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين ومسألة الأرشيف والممتلكات الأخرى الخاصة بدولة الكويت. كما ندعو السيد بليكس إلى الاستجابة للطلب المقدم من عدد من أعضاء المجلس وخارج

المجلس لتقديم مهام نزع السلاح المتبقية، بما يدعم الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

مما يدعو للأسى أن نرى الضجيج حول احتمالات الحرب في العراق يغطي على ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية المتطرفة من ممارسات عدوانية غير شرعية ضد الشعب الفلسطيني عن طريق زيادة وتيرة الاغتيالات والهدم والتدمير وغيرها من أشكال العقاب الجماعي. ويقف مجلس الأمن مكتوف اليدين أمام جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل ويعجز عن توفير الحماية الأمنية للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت عبء احتلال غاشم وغير شرعي.

ونتساءل دائما إلى متى تستمر هذه الازدواجية في تطبيق المعايير التي تحكم التعامل مع القضايا الدولية في ظل الوضع الدولي الراهن حيث يهدّد العراق بالتدمير والفناء وقتل عشرات الآلاف من أبنائه الأبرياء، بينما يُسمح لدولة كإسرائيل بامتلاك كل أنواع وأصناف أسلحة الدمار الشامل علنا وبكميات كبيرة. كما يُسمح لها باقتراف كل أنواع جرائم الحرب التي حرمها القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات الدولية ضد الشعب الفلسطيني الذي اغتصبت حقوقه وحرياته وأراضيه، ودمر اقتصاده وممتلكاته وشرد في المنافي والملاجئ.

إننا نأمل أن يتمكن المجلس في هذه الأوقات العصيبة التي نمر بها من الاضطلاع بمسؤولياته التاريخية ومن معالجة الموقف الصعب الماثل أمامه والتحديات المفروضة عليه بحكمة واقتدار، ليثبت للمجتمع الدولي أنه جدير بالثقة التي أولاه إياها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي على الكلمات الودية التي وجهها لي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل لبنان. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دياب (لبنان) (تكلم بالعربية): نهنئكم على ترؤسكم أعمال المجلس لهذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه الجلسة، كما نشكر سلفكم سفير ألمانيا ووفده على الجهود التي بذلوها خلال فترة رئاستهم للشهر المنصرم.

شهدنا في الأيام الماضية تدافع شعوب ودول العالم لنصرة الأمم المتحدة وللدفاع عن النظام الدولي الذي تمثله، كون اللجوء إلى استعمال القوة بشكل أحادي يعتبر تجاوزا لميثاق الأمم المتحدة وينتقص من شرعيتها، ويهدد بإنهاء النظام الدولي القائم.

جاءت مداخلات الأغلبية العظمى للدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي في جلسته الأخيرة، والدول التي شاركت في مداولات جلسة اليوم، منسجمة مع المواقف التي عبرت عنها العديد من المجموعات الجغرافية، ومنها القمة العربية في شرم الشيخ، والقمة الإسلامية في الدوحة، وقمة دول عدم الانحياز في كوالالمبور، والقمة الفرنسية - الأفريقية في باريس، فضلا عن موقف الفاتيكان، وهي كلها تثبت رفض العالم للحرب وقلقه البالغ من تداعياتها الخطيرة على الصعد الأمنية والسياسية والاجتماعية والإنسانية، ليس فقط على منطقة الشرق الأوسط وإنما على العالم بأسره.

وفي هذا الإطار، قامت اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها في القمة العربية الخامسة عشرة التي انعقدت في شرم الشيخ بزيارة إلى نيويورك الأسبوع الماضي أبلغت خلالها أعضاء مجلس الأمن بالموقف العربي من الأزمة العراقية، والمتمثل خاصة في النقاط الأربعة التالية: أولا، التأكيد على قرار قمة بيروت عام ٢٠٠٢ وخلاصته ''الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديدا للأمن القومي العربي''. ثانيا، التأكيد على الالتزام بالشرعية الدولية وتنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي لا يجيز شن الحرب على العراق ولا يتضمن

التلقائية للجوء إلى العمل العسكري. ثالثا، المطالبة بإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهامها، مع التأكيد على ضرورة استمرار العراق بالتعاون معها. رابعا، التأكيد على الالتزام الدولي بوحدة العراق وسيادته واستقلاله، ومسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودوره في معالجة الأزمة العراقية بكل جوانبها.

لقد أظهرت التقارير التي قدمها السيدان بليكس والبرادعي حصول تقدم واضح ومنتظم في عمليات التفتيش في مجالات عديدة بفضل تعاون العراق. كما أثبت التقريران اللذان تقدما بهما في إحاطتهما للمجلس يوم الجمعة الماضي أن العراق بدأ يتعاون تعاونا ناشطا وفعالا.

ويتمثل هذا التعاون النشط للعراق بالتدمير التدريجي لصواريخ الصمود ٢ وغيرها من الصواريخ البالیستية، واستجواب بعض العلماء العراقيين وفق شروط المفتشين. ولا شك أن تعاون العراق هذا يشكل قفزة نوعية نحو تحقيق الهدف الذي حدده القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ألا وهو التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل.

إن إصرار البعض على خيار الحرب أدخل المجتمع الدولي في نقاش حول الحاجة إلى إصدار قرار جديد أو عدمها، مما تسبب في ضعضعة وحدة المجلس. وأعاق الجهد الذي كان من المفترض أن ينصب على تعزيز دور مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف تمكينهم من التأكد من نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، وذلك بالطرق السلمية، وإلى رفع العقوبات المفروضة على العراق، والتي أدت إلى إلحاق مأساة كبيرة بالشعب العراقي.

إن مشروع القرار المطروح أمام مجلس الأمن اليوم يبيح الاستخدام التلقائي للقوة ويحدد مهلة غير واقعية تتناقض مع التوقيت الذي طالب به السيد هانز بليكس نفسه. وهذا ما يجعل المهام الرئيسية التي سيحددها برنامج العمل المتوقع صدوره خاضعة لاعتبارات الجدول الزمني للحرب وغير قابلة للتحقيق.

إن المصلحة الأكيدة للمجتمع الدولي هي في تعزيز دور مفتشي الأسلحة الدوليين وصولا إلى تمكينهم من نزع أسلحة الدمار الشامل، ليس فقط في العراق وإنما في منطقة الشرق الأوسط ككل، بما فيها إسرائيل، طبقا لما حددته الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إيفانوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي الرئيس لتوليكم الرئاسة لهذا الشهر. واسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحنا لأن المجلس سيتصدى، بتوجيهكم القدير، لمعالجة المهام الصعبة المعروضة عليه بكل نجاح.

ويؤكد وفد بيلاروس من جديد التزامه الراسخ والأكيد بعملية نزع أسلحة العراق بالوسائل السلمية بالاستناد إلى الامتثال الدقيق لطلبات لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة والامتثال غير المشروط لجميع قراراتها ذات الصلة. وتعتقد جمهورية بيلاروس رئيسا وحكومة بأن الجهود المستمرة التي يبذلها مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق قد أسفرت عن نتائج عملية تؤكد فعالية وصحة السياسة التي اختارها مجلس الأمن في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) والمتمثلة في نزع أسلحة العراق بالوسائل السياسية والدبلوماسية، لما فيه صالح سائر أعضاء المجتمع الدولي. وليس بالإمكان التغاضي عن هذه النتائج، ولا عن الزيادة

التدريجية في تعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية أو استخدامها بشكل لا أساس له لتبرير خيار القوة المسلحة.

وإننا نعارض بشدة أي نوع من الإنذار بفرض إطار زمني محدود على أنشطة المفتشين أو على عملية امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤيد جمهورية بيلاروس زيادة تكثيف أنشطة التفتيش في العراق وتطلب إلى حكومة العراق أن تقوم باستعمال جميع الموارد المتاحة لها لزيادة التعاون الفعال مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أقصى حد ممكن.

ويساور جمهورية بيلاروس رئيسا وحكومة قلق عميق إزاء استمرار إثارة التوتر حول العراق والنوايا الحربية التي تبدو في كامل زخمها. وإن بيلاروس، تضامنا منها مع أغلبية أعضاء المجتمع الدولي، لا ترى عن تنفيذ عملية سلمية لنزع أسلحة العراق بديلا، وتطالب أعضاء مجلس الأمن بإبداء الحزم والحكمة للحفاظ على السلام وتجنيب الشعب العراقي وسائر المنطقة ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): من أصل ٤٨ متكلما في قائمتنا ، تكلم ٢٨ منهم. ونظرا لتأخر الوقت، أقترح، بموافقة المجلس، أن نعلق الجلسة إلى الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهر الغد.

علقت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.
